الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي بتفرد رواتها في "جامعه"

«دراسة نقدية تطبيقية»

إعداد الباحث

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين بالقاهرة

٢٠٢٢م

الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي بتفرد رواتها في "جامعه"
"دراسة نقدية تطبيقية"

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي
قسم الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين بالقاهرة
الإيميل : osama388@gmail.com

الملخص :

هذا البحث من بحوث السنة المشرفة المهمة، التي تتصل بموضوع: «علل الحديث»، وعنوانه: «**الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي بتفرد رواتها في «جامعه» ... دراسة نقدية تطبيقية**»، للباحث: أسامة إبراهيم محمد محمد، وهدف البحث: بيان عبارة اصطلاحية لإمام كبير من أئمة النقد الحديثي، لم تنل حظها من الدراسة – بحسب علم الباحث – بالقدر الكافي، والوصول إلى مقصوده ومراده من إطلاقه مصطلح: «**تفرد بهذا الحديث فلان**»، ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعمالات غيره من أئمة النقاد وجهابذته المعاصرين له، مثل البخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم؛ فمهمة البحث تظهر في بيان جهود حافظ جليل وإمام كبير من أئمة الحديث وعلومه، سيما العلل والجرح والتعديل، وغيرها، وإماطة اللثام عن هذا الاصطلاح، ومقصود الإمام من إطلاقه، وملاحظة بعض منهجيته في التعليل وفي التعديل وفي التجريح، والإلمام ببعض اصطلاحات النقد التي استعملها في نقد المرويات والرواة، وتسليط الضوء على مصطلح من مصطلحات الإعلال المهمة التي تحتاج إلى كمال وضوح، وزيادة بيان.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الكلمات المفتاحية :

الأحاديث – التعديل – الإعلال .

The hadiths that Imam al-Tirmidhi stated with the uniqueness of their narrators in his «university«

»Applied Critical Study«

Asamh Ibrahim Muhammad Muhammad Mahdi
Department of Hadith and its Sciences, Assistant Faculty of Fundamentals of Religion, Cairo
Email: osama388@gmail.com

Abstract:

This research is one of the important research of the honorable Sunnah, which relates to the topic: "The Ills of Hadith", and its title: "The hadiths that Imam Tirmidhi wrote with the uniqueness of their narrators in his "university"... An applied critical study", by the researcher: Osama Ibrahim Muhammad Muhammad, and the aim of the research: to clarify the terminological phrase of a great imam of hadith criticism, did not get its luck from the study - according to the researcher's knowledge - enough, and to reach his intention and purpose from launching the term: «The uniqueness of this hadith so-and-so», and comparing the meaning of his use of this term with the uses of other imams of critics and his contemporary faces, such as al-Bukhari, Abu Hatim al-Razi, Abu Zara'a al-Razi, Ahmad bin Hanbal, Yahya bin Maeen, and others; Explaining the efforts of Hafiz Jalil and a great imam of the imams of hadith and its sciences, especially the ills, wound, modification, and others, and

unveiling this terminology, and the imam's intention to launch it, and observing some of his methodology in reasoning, modification and defamation, and familiarity with some of the criticism conventions that he used in criticizing narrations and narrators, and highlighting one of the important terms of explanation that needs to be perfected and clear, and more statement.

Praise be to God, by whose grace good deeds are done.

Keywords :

Hadiths – modification – explanation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله العلي الأعلى، والصلاة والسلام على صاحب المقام الأسمى، والشفاعة العظمى سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأزواجه وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين،،، وبعد:

فقد أرسل الله – تعالى – نبيَّه محمدًا بالرسالة الخاتمة، وتكفل بحفظ مصادر دينه – القرآن والسنة – قال سبحانه:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ (١)، فقيض الله للقرآن الكريم حفظةً حملوه في صدورهم، ودوَّنوه في مصاحفهم، وتعاهده العلماء بالبيان والفهم والتفسير والتوضيح والتحليل.

كما حظيت السُّنَّة النبوية المطهرة بجهود الحفاظ الكبار، وتدوين الأفذاذ العظام؛ وذلك من خلال الدواوين الحافظة، والمصنفات الجامعة التي صنفها أئمة المحدثين، والتي أظهرت عنايتهم الكبيرة بالسنة المشرفة حفظًا وفهمًا، وجمعًا وشرحًا، وبيانًا ونقدًا لمتونها وأسانيدها.

واصطفى الله لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم حفظة عدولًا ضابطين في كل عصر ومصر، أخذوا على عواتقهم أن ينفوا عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وأن يذودوا عن حياضها الرائقة، وإن من أبرز هؤلاء الحفاظ النقاد الأفذاذ الأعلام الإمام: أبو عيسى الترمذي «المتوفى: ٢٧٩هـ»، صاحب «الجامع»، و«العلل الكبير»، «والشمائل المحمدية»، وغيرها، وقد أحببت أن أكتب بحثًا متخصصًا في موضوع من موضوعات السنة المشرفة المهمة، يتصل ذلك الموضوع بـ «علم العلل»، سَمَّيْتُهُ: «**الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي بتفرد رواتها في «جامعه» ... دراسة نقدية تطبيقية**».

---

(١) [الحجر: ٩].

أهمية الموضوع:

اعتنى العلماء بالعلوم الخادمة للسنة النبوية، لا سيما جهة السند والمتن؛ فمنها ما يُبَيِّنُ غريب ألفاظ المتون، ومنها ما يهتم بمختلف الحديث ومشكله، ومنها ما يهتم بقضية الناسخ والمنسوخ، أو الجمع والتوفيق بين الروايات، أو الترجيح عند عدم إمكانية الجمع، وكذا العناية بأحاديث الأحكام، والاهتمام بفقه الأحاديث النبوية، ومنها علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع، وغير ذلك، لكن من أبرز علوم الحديث «**علم العلل**»؛ والذي يعتبره المحدثون من أهم علوم الحديث وأخطرها شأنًا، وأعلاها قدرًا، وأكثرها رعاية وعناية من المحدثين قديمًا وحديثًا، والذي يهتم بالبحث في دقائق نقد الرواة والمرويات، والذي تخصص فيه مهرة المحدثين وجهابذة النقاد، وقد أثمرت جهودهم ثمرة عظيمة في كشف أخطاء الثقات وأوهامهم، وتمييز مستقيم مروياتهم من سقيمها، وقد دفعني للبحث في علم العلل، حب المشاركة في فهم هذه الصناعة والحاجة إلى الاستزادة من هذا العلم، والنهل من معينه الفياض، وقد قَرَّرَ العلماء أن التفرد مظنة الوهم، وقرينة احتمالية على الخطأ؛ لذا لم يكن من سبيل لفهم مراد إمام من الأئمة لمصطلح ما من المصطلحات إلا بجمع عباراتهم، والنظر في تطبيقاتهم، وسبر طريقتهم، ودراسة إطلاقاتهم دراسة نقدية وتطبيقية متأنية ووافية تجمع بين النظرية والتطبيق، ثم الخروج بنتائج تلك الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاءت أسباب البحث والدراسة في هذا الموضوع متمثلة في الأمور الآتية:

أولًا: التعرض لقرينة مهمة من قرائن الإعلال، يجعلني من خلال دراستها أن أتمكن من تحرير الحكم المنضبط على الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي

عليها بذلك؛ وهذا بدوره يترتب عليه الحكم على الحديث حكمًا درائيًّا منضبطًا قبولًا أو ردًّا.

ثانياً: الوقوف على دلالة هذا الاصطلاح ومفهومه عند الإمام الترمذي، والوصول إلى مراده منه.

ثالثاً: الموازنة بين نقد الإمام الترمذي للأحاديث، ونقد غيره من النقاد لهذه الأحاديث، وإثبات هل منهجه معتدلًا أو متشددًا أو متساهلًا في أحكامه.

رابعاً: تحرير مصطلح التفرد؛ وذلك من خلال هذه الدراسة النقدية التطبيقية التوثيقية التحليلية، والكشف عن مقصوده – بقدر الإمكان – سيما مع استعمال أئمة آخرين من أئمة النقد لهذا المصطلح.

خامساً: عدم وقوفي على دراسة تُعنى ببيان دلالة لفظ: «**تفرد فلان بهذا الحديث**» عند الإمام أبي عيسى الترمذي في «جامعه»؛ وذلك من خلال ما اطلعت عليه من مصادر ومراجع علمية.

سادساً: معايشة كتاب مهم من أمهات كتب السنة النبوية المشرفة، والاستفادة إلى إمام من أئمة النقد وجهبذ من جهابذة الرواية وأساطينها، والاطلاع على منهجه، ورعاية اصطلاحاته وأقواله.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة البحث من خلال الجواب بيان عبارة اصطلاحية لإمام كبير من أئمة النقد، لم تنل حظها من الدراسة – فيما أعلم – بالقدر الكافي، وبيان مقصوده، ومراده من إطلاقه هذا المصطلح: «**تفرد بهذا الحديث فلان**»، ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعمالات غيره من أئمة النقاد وجهابذته المعاصرين للإمام الترمذي، مثل البخاري، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم؛ فمهمة البحث

تظهر في بيان جهود حافظ جليل وإمام كبير من أئمة الحديث وعلومه، سيما العلل والجرح والتعديل، وغيرها، وإماطة اللثام عن هذا الاصطلاح، ومقصود الإمام من إطلاقه، وملاحظة بعض منهجيته في التعليل وفي التعديل وفي التجريح، والإلمام ببعض اصطلاحات النقد التي استعملها في نقد المرويات والرواة، وتسليط الضوء على مصطلح من مصطلحات الإعلال المهمة التي تحتاج إلى كمال وضوح، وزيادة بيان.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع وجدت بعض الدراسات التي تتكلم عن الأحاديث التي حكم عليها أبو داود بالتفرد، وكذا النسائي، ومثل ذلك، فضلا عن وجود دراسات موسعة عن الأحاديث المعلة بعلة التفرد في «مسند البزار»، وفي «المعجم الأوسط»، للطبراني، وهكذا، كما أنه هناك دراسات كثيرة عن الإمام الترمذي و«جامعه»، ولكني لم أقف – في حدود بحثي – عن دراسة اهتمت بمثل هذا الموضوع: «**الأحاديث التي نَصَّ الإمام الترمذي بتفرد رواتها في «جامعه» ... دراسة نقدية تطبيقية**».

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس:

وتشتمل **مقدمة البحث** على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث.

وأما الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي عيسى الترمذي وجامعه، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي، وتشتمل على اسمه، وكنيته، ونسبته، ومولده، وأبرز تلامذته، وأبرز شيوخه، ومصنفاته، ورحلاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بـ «جامع الترمذي» بإيجاز، وبيان منهجه فيه، وبيان قرينة الإعلال بالتفرد، لا سيما عند الإمام الترمذي في «جامعه».

وأما **الفصل الثاني** فيتضمن **الأحاديث التي نص الإمام الترمذي بتفرد رواتها في «جامعه»**، وتشتمل على ثلاثة عشر مبحثًا، حسب وروده مرتبًا في «كتابه»:

المبحث الأول: دراسة حديث: «**تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ**».

المبحث الثاني: دراسة حديث: «**تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ...**».

المبحث الثالث: دراسة حديث: «**أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ ...**».

المبحث الرابع: دراسة حديث: «**إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالوِتْرُ ...**».

المبحث الخامس: دراسة حديث: «**أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، إِذَا ارْتَحَلَ ...**».

المبحث السادس: دراسة حديث: «**مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ، أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ**».

المبحث الثامن: دراسة حديث: «**يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ ...**».

المبحث التاسع: دراسة حديث: «**إِذَا كَذَبَ العَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ المَلَكُ مِيلًا مِنْ نَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ ...**».

المبحث العاشر: دراسة حديث: «**إِنَّ الإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ ...**».

المبحث الحادي عشر: دراسة حديث: «**أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ: {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ}**».

المبحث الثاني عشر: دراسة حديث: «**يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللَّهُ ثَالِثُهُمَا**».

المبحث الثالث عشر: دراسة حديث: «**أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الآيَةَ: {هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ}**[1]».

المبحث الرابع عشر: دراسة حديث: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحُطَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ**».

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفهارس.

---

(١) [المدثر: ٥٦].

منهج الباحث

سلكت في بحثي هذا وانتهجت عدة مناهج عدة، منها: المنهج التوثيقي[١]، والمنهج التاريخي[٢]، والمنهج التحليلي[٣]، والمنهج المقارن[٤]، والمنهج النقدي[٥]، كذلك استخدمت المنهج الوصفي[٦]، مع كوني مؤمناً بتلك الحقيقة العلمية التي يكاد يُجمع عليها علماء البحث العلمي، وهي: عدم إمكانية الفصل بين المناهج العلمية في البحث العلمي، فقد يسير الباحث في بحثه مستخدمًا كافة المناهج البحثية، أو يستخدم بعضها لدراسة مسألة واحدة في علم واحد، وعمل علمي واحد[٧]، وكان منهجي في هذا البحث على النحو الآتي:

---

(١) المنهج التوثيقي هو: ربط الباحث للأفكار والقضايا والمسائل التي وردت في ثنايا بحثه بالمصادر والمراجع التي استمدت منها، مع صياغتها بالأسلوب العلمي الرصين. ينظر: «المكتبات والمعلومات والتوثيق .. أسس علمية صحيحة ومدخل منهجي عربي»، د/ سعد الهجرسي (ص: ٢١٦)، دار الثقافة العلمية – الإسكندرية، د ت.

(٢) المنهج التاريخي يُرَادُ به: مجموعة التقنيات والطرق التي يسلكها الباحث للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه كأنما كان يعيش في زمانه، ومكانه. «منهج البحث التاريخي»، د/ حسن عثمان (ص: ٢٠)، دار المعارف، الطبعة الثامنة.

(٣) المنهج التحليلي: منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، ويُعْنَى بدراسة مفردات البحث بأسلوب علمي واضح للوصول إلى الحقائق والنتائج. «أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية»، د/ فريد الأنصاري (ص: ٩٦)، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.

(٤) المنهج المقارن: هو تمييز الباحث بين شيئين، أو وصفه الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر. «مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي»، د/ عبد الرحمن الزنيدي (ص: ٣١)، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المؤيد، ط: ١، سنة: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٥) المنهج النقدي: هو عبارة عن اتباع الباحث الناقد مجموعة من الأدوات والإجراءات أثناء قراءة النص وتفسيره وتحليله. «النقد الأدبي الحديث»، د/ محمد غنيمي هلال (ص: ٩)، دار النهضة - مصر، سنة: ١٩٧٥م.

(٦) المنهج الوصفي هو: «أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة، عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة». «البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية»، د/ رجاء وحيد: (ص: ١٨٣).

(٧) يراجع: «مناهج البحث العلمي»، أ د/ عبد الرحمن بدوي (ص: ١٨)، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.

١- صَدَّرتُ بمقدمة تبين أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، ومشكلته، والدراسات السابقة.

٢- ترجمت للحافظ أبي عيسى الترمذي ترجمة موجزة من خلال كتب التراجم والطبقات المتخصصة، اشتملت على بيان اسمه، وكنيته، ونسبته، ومولده، وأبرز تلامذته، وأبرز شيوخه، ومصنفاته، ورحلاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

٣- تعرضت للتعريف بكتاب: «الجامع»، للإمام الترمذي، وبينت أبرز ملامح منهج الإمام أبي عيسى الترمذي فيه، وكذلك تعرضت لمسألة الإعلال بالتفرد عند أئمة النقد الحديثي.

٤- جمعت الأحاديث التي نص الإمام الترمذي بتفرد رواتها في «**جامعه**»، وقمت بتخريجها، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها بما يليق بحالها قبولًا أو ردًّا.

٥- قمت ببيان الألفاظ الغريبة من كتب الغريب، وكذا بيان الألقاب والأنساب الواردة في البحث.

٦- اهتممت في كل حديث بقضية «**النظر والترجيح**»، والتي من خلالها قمت ببيان حال الراوي المتفرد، وحال روايته، وهل يُسلَّم للإمام الترمذي بقوله؟ أو أنه قد يُتَعَقَّب في ذلك الحكم من خلال جمع الطرق، وبيان أحوال المتابعات والشواهد، وهل هي معتبرة أو غير معتبرة.

٧- اعتنيت بالترجمة المفصلة للراوي الذي نص الإمام الترمذي على تفرده، للوصول إلى نتيجة البحث وثمرته، بينما درست بقية الرواة على سبيل الإجمال؛ وذلك رومًا للاختصار، مع كون هؤلاء الرواة متفقًا على توثيقهم أو على تضعيفهم.

٨- ختمت البحث بخاتمة تظهر أهم نتائج البحث وأبرزها، وكذا قمت بعمل فهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي عيسى الترمذي، و"جامعه"

المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ أبي عيسى الترمذي - رحمه الله-

تقوم ترجمة هذا الإمام الحافظ الناقد على الأسس التي تقوم عليها التراجم الحديثية؛ إذ إنها ترتكز على المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته: هو الإمام مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن مُوسَى بن الضَّحَّاك، وقيل: مُحَمَّد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السلمي، أَبُو عيسى التِّرْمِذِيّ الضرير الحافظ[1]. والترمذي نسبة إلى مدينة ترمذ، وهي على نهر جيحون تتبع أقليم خراسان، وهي حاليًا تتبع جمهورية أوزبكستان.

المطلب الثاني: مولده: ولد الحافظ أبو عيسى الترمذي سنة تسع ومئتين «٢٠٩هـ»[2].

المطلب الثالث: أبرز شيوخه: سمع الحافظ أبو عيسى الترمذي من شيوخ لا يُحصَون كثرةً؛ من أبرزهم: قتيبة بن سعيد بن رجاء البصري، شيخ الأئمة الستة، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ البصري، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، ومحمد بن بشار، ومحمد بن موسى العنزي، وهنَّاد بن السَّري، ومحمد بن أبي عمر المكي، وعبد بن حميد الكَشّي، ونصر بن علي الجهضمي، وأحمد بن منيع، وغيرهم كثيرون.

المطلب الرابع: أبرز تلاميذه: حَدَّثَ عنه تلاميذ كثيرون؛ من أبرزهم: حماد بن شاكر الوراق، وأبو العباس محمد ابن أَحْمَدَ بن محبوب المحبوبي المروزي، راوية «الجامع»، وأَبُو جعفر مُحَمَّد بن أَحْمَدَ النسفي، والربيع بن حيان الباهلي، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي، وأَبُو مطيع مكحول بن الفضل النسفي، وآخرون.

---

(١) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٦/٢٥٠/٥٥٣١).

(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١٧/٢٠٠/١١٥)، و«تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٢٨/٩٧).

المطلب الخامس: أبرز مصنفاته: إن من أبرز الكتب التي ألفها الإمام الترمذي – رحمه الله – كتاب: «**الجامع**»، والذي يطلقون عليه أيضًا كتاب: «**السنن**»، وسماه البعض باسم: «صحيح الترمذي»، وهذه التسمية لا مشاحة فيها باعتبار أن معظم أحاديث الكتاب صحيحة وحسنة(١)، وكتاب: «**الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**»(٢)، وكتاب: «**العلل الكبير**»، بترتيب: أبي طالب القاضي(٣).

وذكر خير الدين الزركلي أن من مصنفاته: «التاريخ»(٤)، ولم أقف عليه مخطوطًا أو مطبوعًا.

المطلب السادس: رحلاته: لم تُفْصِح كتب التراجم عن رحلة مفصلة للإمام الترمذي – رحمه الله – لكن ذكرت المصادر أنه ارتحل إلى بلاد كثيرة، منها بلاد خراسان، وبلاد العراق، وبلاد الحجاز، وهذا يعطينا دلالة على أنه رحل إلى البصرة، وبغداد، ومكة والمدينة، وغيرها من البلاد الكثيرة التي كانت في جيله وزمنه محط أنظار المحدثين، وكعبة قصاد الرواية وشيوخها.

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه: ذكره الإمام ابن حِبَّان في كتاب «الثقات»، ووصفه بأنه حفظ وجمع، وذاكر وصَنَّف(٥). وذكر الخليلي أنه ثقة متفق عليه، وأن له كتابًا في «السنن»، وكلامًا في الجرح والتعديل، وأنه مشهور

---

(١) يُنْظَر: وقد طُبِع عدة طبعات، من أشهرها: طبعة دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق أ/ بشار عواد معروف، سنة: ١٩٩٨م، وطبعته أيضًا شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، بتحقيق العلامة القاضي أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٢) طبعته دار إحياء التراث العربي – بيروت، وطبعته المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز- مكة المكرمة، وحققه سيد بن عباس الجليمي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٣) حققه: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، ونشره: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.

(٤) يُنْظَر: «الأعلام»: (٣٢٢/٦).

(٥) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٧٣٥/١٥٣/٩).

بالعلم والأمانة[١]. وذكر السمعاني أنه كان أحد الأئمة المقتدى بهم في علم الحديث، وأنه صَنَّفَ الجامع والتاريخ والعلل تصنيف عالم متمكن متقن، وأنه كان يُضْرَبُ به المثل في الذكاء والحفظ[٢]. وذكر الحاكم أبو أحمد أن البخاري لم يخلف بخراسان مثل الترمذي في الورع والعلم[٣]. وقال محمد بن إسماعيل للترمذي: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي. ووصفه المزي بأنه أحد الأئمة المبرزين الحفاظ، وأن الله نفع بِهِ المسلمين[٤]. وذكر الذهبي في «الميزان» أنه ثقة مجمع عليه[٥]. وقال ابن حجر في «التقريب»: أحد الأئمة ثقة حافظ[٦]. وذكر الحافظ ابن حجر أن أبا محمد ابن حزم أخطأ في حق نفسه، وحكم على نفسه بعدم الاطلاع حين ذكر أن الترمذي مجهول، وفعل الصنيع نفسه مع عدد من المشهورين الحفاظ الثقات، مثل أبي القاسم البغوي، وإسماعيل الصفار، وأبي العباس الأصم، وغيرهم، وتعجب الحافظ ابن حجر أنه كيف فات ابن حزم الوقوف على ترجمة الترمذي في كتاب «المؤتلف والمختلف»، للحافظ ابن الفرضي، الذي ترجم له، ونَبَّهَ على مكانته ومنزلته وقدره[٧].

وفاته: أضر الإمام الترمذي في آخر عمره، وتوفي – رحمه الله – بترمذ، ليلة الاثنين، ١٣ من رجب، سنة (٢٧٩هـ)[٨].

---

(١) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣/ ٨٢٩/٩٠٤).

(٢) يُنْظَر: «الأنساب»: (٤٥/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٠٢/١٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٨٩/٩).

(٣) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (٢٥٠/٢٦).

(٤) يُنْظَر: السابق نفسه.

(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٠٣٥/٦٧٨/٣).

(٦) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥٠٠/برقم: ٦٢٠٦).

(٧) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٨٨/٩).

(٨) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (٢٥٢/٢٦)، و«تذكرة الحفاظ»: (١٥٤/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٨٩/٩).

المبحث الثاني

التعريف بـ "جامع الترمذي" بإيجاز

«جامع الإمام الترمذي» هو أحد دواوين السنة المشرفة المهمة؛ إذ إنه أحد السنن الأربعة، وأحد أصول السنة الستة، ألفه الإمام الترمذي، وعرضه على علماء عصره من الحجازيين، والعراقيين، والخراسانيين، فارتضوه، وأقروا به، وأذعنوا له، وذكر الترمذي أن من امتلك هذا الجامع في بيته فكأنما عنده نبي ينطق، وقد قسم العلماء جامع الترمذي إلى أقسام أربعة: أحدها: قسم محكوم بصحته، والثاني: قسم محكوم بحسنه. والثالث: قسم أخرجه وأماط اللثام عن علته، وقسم رابع ضعيف أبان عن ضعفه، ولكن عمل به بعض الفقهاء(١).

ويُعَدُّ «جامع الترمذي» أحسن كتب السنن ترتيبًا وتبويبًا، وأكثرها فائدة، وأغزرها علمًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره من ذكر مذاهب الصحابة الفقهية، ومذاهب التابعين ومن بعدهم، وبيان وجوه الاستدلال بها، وجرح الرواة وتعديلهم، والكلام عن علل الحديث الخفية والظاهرة.

وبالجملة فإن «جامع الترمذي» كتاب جليل ومصنَّف نبيل يتميز بالعلم النافع، والفوائد الغزيرة، والنكت الجليلة، والمسائل الفقهية الكثيرة، والتعليلات الحديثية الدقيقة، والنقد الروائي الدرائي المتميز، متمثلًا في معرفة الحكم على الرواية، أو على الراوي سبب العلة.

أهم ملامح منهج الإمام الترمذي في "جامعه":

إن من الأمور التي لا تقبل الجدل أنني لا أستطيع جمع كل ما يتعلق بمنهج الإمام الترمذي في هذه الدراسة المختصرة؛ إذ إنه قد صُنِّفت في بيان

(١) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠٣/١٧).

منهجه الكتب الطوال والأسفار الكبار، ولكني سأحاول إبراز بعض تلك الملامح في عرض موجز مختصر، والذي يمكن إجماله فيما يأتي:

١- يعتبر كتاب الترمذي من كتب السنن لكون الغالب عليه أحاديث الأحكام؛ ولذا فهو أحد السنن الأربعة المشهورة، ولكن قد أطلق عليه كثير من العلماء اسم الجامع؛ لاحتوائه على كتب أخرى زائدة عن أبواب الفقه، مثل صفة القيامة، والجنة والنار، والتفسير والمناقب والفضائل وغيرها مما هو مشهور به كتب الجوامع، مثل الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح للإمام مسلم.

٢- رتَّب الإمام الترمذي كتابه على طريقة السنن كما أسلفت، فرتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فيذكر تحت كل كتاب ما يتعلق به من أبواب، فمثلًا كتاب الطهارة، ثم يذكر تحته أبواب الاستنجاء، والسواك، والوضوء، والغُسل، والتيمم، والمسح على الخفين، والحيض، وهكذا تحت كتاب الصلاة أبواب مواقيت الصلاة، وصفة الصلاة، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، ونحو ذلك.

٣- غالبًا ما يذكر الإمام الترمذي اختلاف الفقهاء واختياراتهم الفقهية، ويُبيِّن وجه الدلالة من أقوالهم وآرائهم، وأحيانًا يذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة الفقهية، فمثلًا قال الترمذي عقب حديث صفوان بن عسال المرادي في المسح على الخفين: «وهو قول العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين، ومن بعدهم من الفقهاء مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: يمسح المقيم يوما وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وقد روي عن بعض أهل العلم أنهم لم

يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس، والتوقيت أصح»[١]، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٤- اعتنى الإمام الترمذي عناية بالغة في «جامعه» بتعليل الأحاديث، وبيان أقوال العلماء في تعليل الروايات، وذكر الوجه الراجح والمحفوظ، فمثلًا ذكر الترمذي عقب حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام**»، وفي الباب عن علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر رضي الله عنهم قالوا: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «جعلت لي الأرض كلها مسجدًا وطهورًا»، حديث أبي سعيد قد روي عن عبد العزيز بن محمد روايتين: منهم من ذكره عن أبي سعيد، ومنهم من لم يذكره، وهذا حديث فيه اضطراب، روى سفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، ورواه حماد بن سلمة، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه محمد بن إسحاق، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، قال: «وكان عامة روايته عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه عن أبي سعيد، وكأن رواية الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح»[٢]، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

٥- ذكر الإمام الترمذي في «جامعه» الأحاديث الصحيحة لذاتها ولغيرها، والأحاديث الحسنة لذاتها ولغيرها، حتى اعتبره كثير من العلماء أنه مظنة رئيسة للحديث الحسن، واعتبروه أنه أول من أشهر الحديث الحسن بنوعيه، وعرف الحديث الحسن لغيره بأنه «كل حَدِيث يرْوى لَا يكون فِي

(١) «سنن الترمذي»: (١/١٦١/ح: ٩٦).
(٢) «سنن الترمذي»: (٢/١٣١/ح: ٣١٧).

إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ، وَلَا يكون الحَدِيث شاذًّا، ويروى من غير وَجه نَحْو ذَاك، فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن»[1].

٦- إذا كان الراوي ضعيفًا فإن الإمام الترمذي يُبَيِّنُ ضعفه، ويُنَبِّهُ عليه، ويكون تخريجه له من قبيل المتابعات والشواهد، ويكون اعتماده على ما كان صحيحًا لذاته، أو حسنًا لذاته، وقد أكثر من ذلك في كتاب الفضائل، وهو مع ذلك يُبَيِّنُ، ولا يسكت عنه، فمثلا قال في حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد فالماء له طيب»، قال: «حديث البراء حديث حسن، ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف في الحديث»[2].

٧- من عادة الإمام الترمذي أنه لا يُخَرِّجُ حديث راو شديد الضعف - اتفق النقاد على تركه - بإسناد منفرد، لكنه يخرج للحديث طرقًا كثيرة، بحيث يرقى المتن عن كونه منكرًا أو لا أصل له، إلى كونه له أصل.

٨- كان من طريقة الإمام الترمذي ومنهجه في «جامعه» أنه غالبًا يبدأ الباب بذكر الأحاديث الغريبة المعللة، ثم بعد ذلك يُبَيِّنُ الصواب السالم من العلة، فهو يذكر ما في الأحاديث من علل، ثم يُبَيِّنُ الإسناد السالم من العلة، وهكذا - في الغالب - كانت طريقة المتقدمين أنهم كانوا يقارنون الأسانيد لتمييز السالم من العلة من الحديث المعل.

٩- اهتم الإمام الترمذي في «جامعه» إخراج الأحاديث المرسلة والمنقطعة، وقد عُرف بالاستقراء أن المرسل عنده نوعان: ١- مرسل التابعي. ٢-

---

(١) «العلل الصغير»، للترمذي: (ص: ٧٥٨).

(٢) «سنن الترمذي»: (٢/٤٠٨/ح: ٥٢٩).

المنقطع، ويعبر عنه بقوله: «إسناده ليس بمتصل»[١]، وأحيانًا كان يُبَيِّنُ المنقطع فيقول: «فلان لم يسمع من فلان»[٢]، ونحو هذه الألفاظ التي تفيد الانقطاع، وعدم السماع.

١٠- أخرج الإمام الترمذي في «جامعه» الحديث الموقوف على الصحابي، وكذا المقطوعات الموقوفة على التابعين، وأحيانًا ينبه على ذلك، فيقول: حديث موقوف، أو فلان لم يرفعه، وكان من منهجه – رحمه الله – في ذلك أنه يورد الحديث الموقوف ليقوي به الحديث الضعيف، فيصير الحديث حسنًا لغيره[٣].

١١- لم يُكرِّر الإمام الترمذي الحديث في مواضع كثيرة كما صنع الإمام البخاري – رحمه الله – وإنما لم يتكرر عنده إلا القليل من الحديث، في مواضع قليلة، بحيث لا يتمكن المطلع على الكتاب من إدراك ذلك إلا بكثير من التأمل والبحث، وقد تكررت الأحاديث في «جامعه» بالمتن والإسناد نفسه، فالترمذي – رحمه الله – مُقِلٌّ من تكرار الحديث في الأبواب، وليس مكثرًا من ذلك.

١٢- يتكلم الإمام الترمذي على الرواة جرحًا وتعديلًا، فمثلا تكلم عن ابن لهيعة، وشريك بن عبد الله النخعي القاضي، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وبريدة، وزهير، وعبد الله بن جعفر، وأيوب بن سويد، وغيرهم، وقد وثق جماعة منهم عمرو بن يحيى هو ابن عمارة بن أبي الحسن المازني المديني، وحبان بن هلال البصري، وحجاج الصواف، وعبد الملك بن أبي سليمان، وخالد بن الحارث، وغيرهم كثير.

---

(١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: «سنن الترمذي»: (٣/٥٩٥/ح: ١٣١٢)، و(٣/٦٠٨/١٣٢٨)، وغيرها من الأمثلة كثير.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: «سنن الترمذي»: (١/٢٥/ح: ١٧)، و(٤/١٢٩/١٥٦٠)، و(٥/٢٩١/٣١١٣)، وغيرها كثير.

(٣) ينظر مثلًا: «سنن الترمذي»: (٤/٧١٠/ح: ٢٥٩١).

١٣- استعمل الإمام الترمذي في «جامعه» أحكامًا عقب الأحاديث، مثل قوله: «هذا حديث صحيح»، و«هذا حديث حسن»، و«هذا حديث حسن صحيح»، و«هذا حديث غريب»، و«هذا حديث صحيح غريب»، و«هذا حديث صحيح»، و«هذا حديث حسن صحيح غريب»، و«هذا حديث حسن غريب»، و«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وأحيانًا يقول: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن».

١٤- عُنِيَ الإمام الترمذي بشرح شيء من غريب الحديث، مثل تفسير القُلَّة بقوله: «القُلَّةُ هي الجِرَارُ، والقلة التي يستقى فيها»(١)، وتفسير الخُمْرَة بقوله: «والخمرة: هو حصير قصير»(٢)، ومعنى قوله: «ولا فارًّا بخربة»، يعني: الجناية، يقول: من جنى جناية، أو أصاب دمًا، ثم لجأ إلى الحرم فإنه يقام عليه الحد»(٣)، وغير ذلك من الأمثلة كثير.

١٥- أحيانًا يعتني الإمام الترمذي بذكر الأحاديث الناسخة والمنسوخة، فمثلاً بعد أن روى حديث علي بن أبي طالب، أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع، فقال علي: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قعد»، قال: قال الشافعي: «وهذا أصح شيء في هذا الباب، وهذا الحديث ناسخ للأول إذا رأيتم الجنازة فقوموا»(٤)، وبعد أن ذكر حديثًا لجابر رضي الله عنه قال: «وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مست النار»(٥)، وكذا قال بعد أن روى حديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يأكل أحدكم من لحم

(١) «سنن الترمذي»: (١/٩٧/ح: ٦٧).
(٢) «سنن الترمذي»: (٢/١٥٣/ح: ٣٣١).
(٣) «سنن الترمذي»: (٣/١٦٥/ح: ٨٠٩).
(٤) «سنن الترمذي»: (٣/٣٥٢/ح: ١٠٤٤).
(٥) «سنن الترمذي»: (١/١١٦/ح: ٨٠).

أضحيته فوق ثلاثة أيام»: «وإنما كان النهي من النبي صلى الله عليه وسلم متقدما ثم رخص بعد ذلك»[١]، وغير ذلك من الأمثلة.

وهذه أبرز ملامح منهج الإمام الترمذي في «جامعه»، وإن كنت أرى أن هذا غيض من فيض، وقطرة من بحر، لا تفي قدر كتاب جليل، ولا تقادر منزلة سفر قيم عظيم، مثل «جامع الترمذي»، وإنما يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق[٢].

بيان قرينة الإعلال بالتفرد:

لقد عرف علماء اللغه «الفرد» بأنه وصف بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه، ويطلق على ما كان وحده، والوتر، والذي لا نظير له، وهو الذي لا يختلط به غيره، ويجمع على أفراد[٣].

وعرفه بعض العلماء بأنه ما تفرد به راويه بأي وجه من وجوه التفرد[٤].

وأما التفرد فهو ما جاء من طريق راو واحد دون متابعه راوٍ آخر له، سواء حصل التفرد بأصل الحديث، أو بجزء منه، وسواء كان مع المخالفة، أو بدونها، وسواء كان بزيادة فيه، أو بدون زيادة، وسواء كان في المتن، أو السند، ثقةً كان الراوي المتفرد، أو دون ذلك»[٥].

---

(١) «سنن الترمذي»: (٤/٩٤/ح: ١٥٠٩).

(٢) هذا المطلب مستفاد بتصرف وإيجاز كثير من كتاب: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، أ د/ نور الدين عتر، دار البصائر، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

(٣) ينظر: «معجم مقاييس اللغة» : (٤/٥٠٠)، لابن فارس، مادة: «فرد»، و«لسان العرب»: (٣/٣٣١)، لابن منظور، مادة: «فرد».

(٤) ينظر: «منهج النقد في علوم الحديث»، أد نور الدين عتر: (صـ: ٣٩٩).

(٥) ينظر: «التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده»، د/ عبد الجواد حمام: (صـ: ٩٠).

وإن من المعلوم لدى المحدثين أن علاقة التفرد بالغرابة، والشذوذ، والنكارة علاقة متينة وثيقة، فالتفرد يكون مع المخالفة، وبدونها، والشذوذ والنكارة يدخلان مع التفرد في حالة خاصة، فإذا تفرد الراوي المقبول «ثقة، كان أو صدوقًا» برواية خالف فيها من هو أولى منه وأرجح صارت روايته شاذة، وإذا تفرد الضعيف برواية خالف فيها الثقة أو الثقات صارت روايته منكرة، فالعلاقة بين التفرد والشذوذ والنكارة مبنية على أن التفرد آية وعلامة وأمارة وقرينة من قرائن الشذوذ، أو النكارة[1].

فالتفرد إذن عند نقاد الحديث هو مظنة الوهم والخطأ، والإعلال، والشذوذ والنكارة، فالإعلال يحصل بسبب وهم الراوي المتفرد وخطئه، فإن ظهرت قرائن تدل على هذا الخطأ والوهم، صار الحديث معلولًا، ولا يحكم على الحديث الفرد بالإعلال إلا مع وجود قرائن تؤكد أو ترجح جانب خطأ الراوي في روايته، والله أعلم[2].

(١) ينظر: «الحديث المنكر عند نقاد الحديث»، د عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي: (١٢٣/١).
(٢) ينظر: السابق نفسه: (١٣٣/١).

الفصل الثاني: الأحاديث التي نص الإمام الترمذي بتفرد رواتها في "جامعه"

الحديث الأول:

أخرج الإمام الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الطهارة، بَاب: مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً (١/١٧٨/ح: ١٠٦)، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا البَشَرَ». وقال الترمذي: «حَدِيثُ الحَارِثِ بْنِ وَجِيهٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِهِ، وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الحَدِيثِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه مالك بن دينار، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عنه، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ) موصولًا.

الوجه الثاني: عنه، عن الحسن البصري مرسلا.

تخريج الوجه الأول (الموصول):

أخرجه الترمذي كما تقدم.

وأبو داود في «سننه»، كِتَاب: الطَّهَارَةِ، بَابٌ: فِي الْغُسْلِ مِنَ الجَنَابَةِ (١/٦٥/ح: ٢٤٨)، وابن ماجه في «سننه»، كِتَاب: الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابٌ: تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةٌ (١/١٩٦/ح: ٥٩٧)، والبزار في «مسنده»: (١٧/٢٥٢/ح: ٩٩٣٣)، ثلاثتهم (أبو داود، وابن ماجه، والبزار)، عن نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ به بلفظه.

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

وقال البزار: «ولا نَعْلَم أسند مالك، عن ابن سيرين، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، إلا هَذَا الْحَدِيثَ، ولاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مالك إلا الحارث بن وجيه».

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كِتَاب: الطَّهَارَةِ، بَاب: إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى أُصُولِ الشَّعَرِ، وَالتَّكْرَارُ فِي الْغُسْلِ (٤٨٣/١/ح: ١٤٣٦).

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير»، ترجمة: الحارث بن وجيه البصري (٢١٤/١)، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد ... وقال العقيلي: «لا يتابع عليه وله غير حديث منكر».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل»، ترجمة: الحارث بن وجيه البصري (٤٦٢/٢)، قال: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ ...

وقال ابن عدي: «هذا الحديث لا يحدث عَن مَالِك بْن دينار غير الحارث بْن وجيه».

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الطَّهَارَة، جُمَّاعُ أَبْوَابِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ، بَابُ: فَرْضِ الْغُسْلِ (٢٧٦/١/ح: ٨٤٩).

وقال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ هَكَذَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ».

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»: (٣٨٧/٢)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُوسُفَ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ فَهْدٍ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَهْوَازِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ ... وقال أبو نعيم: «تَفَرَّدَ بِهِ الْحَارِثُ عَنْ مَالِكٍ» يعني: ابنَ دينار.

ثلاثتهم (إبراهيم بن محمد، والْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، وعُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ)، عن حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْحَوْضِيِّ به، بلفظه.

تخريج الوجه الثاني (المرسل):

ذكره الدارقطني في «علله»: (١٠٣/٨)، مسألة: (١٤٢٧)، وقال: «يرويه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)، وغيره يرويه، عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلًا ... والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٧٦/١): «وَإِنَّمَا يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) مُرْسَلًا، وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا».

وقال البيهقي في «معرفة السنن والآثار»: (٤٨٤/١): «قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الْمَتْنُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) مُرْسَلا».

وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: اغْتِسَالِ الْجُنُبِ (٢٦٢/١/ح: ١٠٠٢)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَبُلُّوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الطَّهَارَاتِ، باب: مَنْ كَانَ يَقُولُ: بَالِغْ فِي غَسْلِ الشَّعْرِ (٩٥/١/ح: ١٠٦٥)، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يُونُسَ، عن الحسن مرسلًا به بلفظه.

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: **دراسة إسناد الترمذي في "جامعه"**:

١- نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: هو نصر بن علي بن نصر بن علي بن أصبهان الأزدي الجَهْضَمِيُّ[(١)]، أبو عمر البصري الصغير. ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ٢٥٠هـ[(٢)].

---

(١) الْجَهْضَمِيُّ: بِفَتْح الْجِيم وَالضَّاد الْمُعْجَمَة وَبَينهمَا هَاء سَاكِنة وَفِي آخرهَا مِيم، هَذِه النِّسْبَة إِلَى الجهاضمة وَهِي محلّة بِالْبَصْرَةِ. ينظر: «الأنساب»: (٤٣٥/٣)، «اللباب»: (٣١٦/١).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٢١٥٩/٤٧١/٨)، و«الثقات»: (١٦٠٧٤/٢١٤/٩)، و«تاريخ بغداد»: (٧٢٥٥/٢٨٧/١٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٨١/٣٨٤/١٠)، و«التقريب»: (ص: ٥٦١/ برقم: ٧١٢٠).

٢- الحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ: هو الحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ الراسبيُّ، أبو محمد البصري. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: في حديثه بعض المناكير. وكذا قال أبو حاتم: وزاد: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال النسائي: ضعيف الحديث. وقال الترمذي: شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ. وقال أبو داود: حديثه منكر وهو ضعيف. وقال الساجي: ضعيف الحديث. وقال العقيلي: ضعفه نصر بن علي، وله عنده حديث منكر، ولا يتابع عليه. وقال يعقوب بن سفيان: بصري لين الحديث. وقال أبو جعفر الطبري: ليس بذاك. وقال ابن حبان: كان قليل الحديث، ولكنه تفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته. وقال البيهقي: تكلموا فيه. وقال أحمد: لا أعرفه. وقال الخطابي: مجهول. قال ابن حجر: جهالته مرفوعة بكثرة من روى عنه، ومن تكلم فيه، والصواب أنه ضعيف معروف. وقال الذهبي: ضعفوه. وقال ابن حجر في موضع آخر: ضعيف[(١)].

٣- مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ: هو مالك بن دينار السامي الناجي مولاهم، أبو يحيي البصري الزاهد. ثقة، وَثَّقَهُ النسائي وهو لا يوثق أحدًا إلا بعد جهد. تُوفِيَ سنة ١٣٠هـ[(٢)].

٤- مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: هو مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الأنصاري، أبو بكر البصري، مولى أنس بن مالك. ثقة ثبت عابد كبير القدر، تُوفِيَ سنة ١١٠هـ، وهو ابن ٧٧ سنة[(٣)].

٥- أَبو هُرَيْرَةَ: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي صحابي جليل، مشهور بكنيته رضي الله عنه[(٤)].

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٤٢٧/٩٢/٣)، و«ميزان الاعتدال»: (١٦٥٣/٤٤٥/١)، «الكاشف»: (٨٨٠/٣٠٥/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٨٢/١٤١/٢)، و«التقريب»: (ص: ١٤٨/برقم: ١٠٥٦).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٩١٦/٢٠٨/٨)، و«معرفة الثقات»: (١٦٧١/٢٦٠/٢)، و«الكاشف»: (٥٢٤٨/٢٣٥/٢)، و«المغني»: (٥١٣٩/٥٣٨/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١٥/١٣/١٠)، و«التقريب»: (ص: ٥١٧/برقم: ٦٤٣٥).

(٣) «الثقات»: (٥١٦١/٣٤٨/٥)، و«التهذيب»: (٣٣٨/١٩٠/٩)، و«التقريب»: (ص: ٤٨٣/برقم: ٥٩٤٧).

(٤) «الثقات»: (٥١٦١/٣٤٨/٥)، و«التهذيب»: (٣٣٨/١٩٠/٩)، و«التقريب»: (ص: ٤٨٣/برقم: ٥٩٤٧).

الوجه الثاني:

قال الدارقطني: «وغيره – الضمير يعود على الحارث بن وجيه – يرويه عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلا، ولم أقف على غير هذا الطريق المعلق عند الدارقطني.

دراسة متابعة يونس لمالك بن دينار على هذا الوجه عند عبد الرزاق في «مصنفه»:

١- الثَّوْرِيُّ: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ، أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ متقن فقيه عابد إمام حجة، أمير المؤمنين في الحديث، تُوفِيَ سنة ١٦١هـ، وله ٦٤ سنة(١).

٢- يُونُسُ: هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد: ثقة. وقال الذهبي: من العلماء العاملين الأثبات. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع. تُوفِيَ سنة ١٣٩هـ(٢).

٣- الْحَسَنُ: هو الحسن بن أبي الحسن يَسَار، أبو سعيد البصريُّ، ثقة ثبت فقيه فاضل، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، وهو من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين(٣).

النظر والترجيح:

بعد دراسة الأسانيد يظهر – والله أعلم – أن الحارث بن وجيه البصري تفرد

---

(١) «الاستيعاب»: (٣٢٠٨/١٧٦٨/٤)، و«أسد الغابة»: (٣٣٢٨/٣٥٧/٣)، و«الإصابة»: (١٠٦٨٠/٣٤٨/٧).

(٢)«الطبقات الكبرى»: (٢٦٠/٧)، و«التاريخ الكبير»: (٣٤٤٨٨/٤٠٢/٨)، و«الثقات»: (١١٨٨٢/٦٤٧/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٥٦/٣٨٩/١١)، و«التقريب»: (ص: ٦١٣/برقم: ٧٩٠٩).

(٣)«جامع التحصيل»: (ص: ١٦٥)، و«الكاشف»: (١٠٢٢/٣٢٢/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٨٨/٢٣٥/٢)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٢٩/برقم: ٤٠)، و«التقريب»: (ص: ١٦٠ برقم: ١٢٢٧).

برواية الحديث على الوجه الأول، وقد تقدم في التخريج قول الترمذي: «حَدِيثُ الحَارِثِ بْنِ وَجِيهٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِهِ، وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الحَدِيثِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ». وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». وقال البزار: «ولا نَعْلَم أسند مالك، عن ابن سيرين، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، إلا هَذَا الْحَدِيث، ولاَ نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مالك إلا الحارث بن وجيه». وقال العقيلي: «لا يتابع عليه». وقال أبو نعيم: «تَفَرَّدَ بِهِ الْحَارِثُ عَنْ مَالِكٍ». ونقل البيهقي في «السنن» (١/١٧٩) عن الشافعي أنه قال: «هذا الحديث ليس بثابت»، وقال البيهقي: «أنكره أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود وغيرهما». وقال الدارقطني في «الأفراد»: «تفرد به مالك بن دينار، وعنه الحارث بن وجيه».

قلت: قد ضعفه جمع من الأئمة؛ منهم: الشافعي، وأحمد، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والعقيلي، والدارقطني، وقد استنكر ابن عدي هذا الحديث على الحارث بن وجيه، ويُشْعِرُ حكم عامة النقاد بتفرد الحارث بن وجيه أنه أخطأ في وصله على هذا السياق، وأن الراجح رواية من رواه عن مالك بن دينار، عن الحسن البصري مرسلًا، وقد ظهر من التخريج أن يونس بن عبيد قد تابع مالكَ بنَ دينارٍ على رواية الحديث من وجهه الثاني.

وبذلك يُسلَّم للإمام الترمذي بحكمه ذلك، وقد وافقه على ذلك أبو داود، والبزار، والعقيلي، وأبو نعيم، والدارقطني، والبيهقي، كما تقدم في التخريج.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

ضعيف؛ لإرساله، كما تقدم في دراسة إسناده، ولكن متنه يرتقي إلى الحسن لغيره بشاهده الذي أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الطَّهَارَة، باب الغسل من الجنابة (١/٦٥/٢٤٩) عن مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فُعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ**

النَّارِ»، قال ابن حجر: «وإسناده صحيح؛ فإنه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط، لكن قيل: إن الصواب وقفه عن علي. قال الدارقطني: دخل عطاء البصرة مرتين فسماع حماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح. وقال ابن الجارود: وحماد بن سلمة عنه جيد. وقال يعقوب بن سفيان: سماع حماد بن سلمة قديم وكان عطاء تغير بآخره. وقال العقيلي: سماع حماد بن سلمة بعد الاختلاط، قال ابن حجر: والظاهر أنه سمع منه مرتين، مرة مع أيوب، ومرة بعد ذلك»[(١)].

وله شاهد آخر من حديث أبي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الطهارة وسننها، باب: تحت كل شعرة جنابة (٥٩٨/١٩٦/١)، عن هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنِي عُتْبَةُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهَا**»، قُلْتُ: وَمَا أَدَاءُ الْأَمَانَةِ، قَالَ: «**غُسْلُ الْجَنَابَةِ، فَإِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعَرَةٍ جَنَابَةً**».

وإسناده ضعيف؛ لحال عتبة بن أبي حكيم الهمداني الأردني صدوق من جهة عدالته، ضعيف من جهة ضبطه[(٢)].

الحديث الثاني:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الطهارة، بَاب: مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (١/٢٢٠/ح: ١٢٦)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ

(١) ينظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب»: (١٨٥/٧)، و«التلخيص الحبير»: (١٤٢/١).
(٢) «الجرح والتعديل»: (٢٠٤٤/٣٧٠/٦)، و«الكاشف»: (٣٦٦١/٦٩٦/١)، و«المغني»: (٣٩٩٣/٤٢٢/٢)، و«التهذيب»: (٢٠١/٨٧/٧)، و«التقريب»: (ص:٣٨٠/برقم:٤٤٢٧).

(ﷺ) أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي». قال الترمذي: «حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شُرَيْكٌ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ ...».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي كما تقدم.

وابن أبي شيبة في «مسنده»، حَدِيثُ جَدِّ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ (٢/٢٩٩/ح: ٧٩٨)، قال: حدثنا شَرِيكٌ، به بنحوه.

وعن ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، قَبْلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ (١/٢٠٤/ح: ٦٢٥)، وعن ابن أبي شيبة أيضًا: ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، (٤/١٩٤/ح: ٢١٧٦).

وأبو داود في «سننه»، كِتَاب: الطَّهَارَةِ، بَابُ: مَنْ قَالَ تَغْتَسِلُ مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ (١/٨٠/ح: ٢٩٧)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ، وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ...

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/٦٠/ح: ١٤٢)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْأَوْدِيُّ، ثَنَا عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ابْنَا حَكِيمٌ ...

والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٢/٣٨٦/ح: ٩٦٢)، قال: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُلْطِيُّ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ح وحَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيُّ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ح وحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى زَحْمَوَيْهِ وابن عدي في «الكامل»، ترجمة شريك النخعي: (٥/١٦)، وفي ترجمة

أبي اليقظان (٢٨٤/٦)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ خالد البراثي، حَدَّثَنا يَحْيى الحماني ...

تسعتهم (أبو بكر بن أبي شيبة، ومُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ، وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ابنا حَكِيمٌ، وأَبُو نُعَيْمٍ، وأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، وزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى زَحْمَوَيْهِ، ويَحْيى الحماني)، عن شَرِيك به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- قُتَيْبَةُ: هو قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيلِ بن طَرِيفِ بن عبد الله الثَّقَفِيُّ، أبو رجاء البَغْلَانيُّ، البَلْخِي، ثقة ثبت احتج به الجماعة، تُوفِيَ سنة ٢٤٠هـ، عن ٩٠ سنة(١).

٢- شَرِيكٌ: هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي. قال ابن معين، وإبراهيم الحربي: ثقة. وقال في موضع آخر: ثقة ثقة. وقال في موضع ثالث: شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان حسن الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة سيء الحفظ جدًّا. وقال الجوزجاني: سيء الحفظ، مضطرب الحديث مائل. وقال أبو زرعة: كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحيانًا. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال النسائي في موضع آخر، والدارقطني: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أُتِيَ به من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث، وكان يغلط. وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش. وذكره

(١) «الثقات»: (١٤٩٥٨/٢٠/٩)، و«الكاشف»: (٤٥٥٥/١٣٤/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٤١/٣٢٢/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٥٤/ برقم: ٥٥٢٢).

ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تَغَيَّرَ عليه حفظه؛ فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة. وقال العجلي: كان صحيح القضاء ومن سمع منه قديمًا فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاف. وقال الذهلي: كان نبيلًا. وقال صالح جزرة: صدوق ولما ولي القضاء اضطرب حفظه. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين. وقال ابن القطان: كان مشهورًا بالتدليس. وقال الذهبي: الحافظ الصادق أحد الأئمة. وقال الذهبي في موضع آخر: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، تَغَيَّرَ حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع، توفي في ذي القعدة سنة: ١٧٧هـ.

وخلاصة حاله أنه صدوق له أوهام، تَغَيَّرَ بأخرة، ويلتقي هذا مع قول أبي زرعة كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحيانًا. وأما وصف الحافظ ابن حجر له بأنه صدوق يخطئ كثيرًا، فيتنافى مع ما عُدَّ من أخطائه، فلم يخطئه الدارقطني سوى في أحرف يسيرة، برغم كثرة مرويات شريك، واختلف صنيع الحافظ ابن حجر نفسه عند التطبيق مع ما قاله في «التقريب» فقد حسَّن حديث شريك في كتابه «موافقة الخُبْرِ الخَبَر»، في المجلس السابع والثمانين بعد المئة، قال: «وزعم أبو محمد ابن حزم أن شريكًا وزيادًا انفردا به عن محمد بن إسحاق، وأنهما ضعيفان، وكلاهما ــ أي: الضعف والتفرد ــ متعقب؛ فإطلاقه الضعف عليهما ليس بجيد؛ لأنهما صدوقان تُكُلِّمَ فيهما من قِبَلِ حفظهما، فحديثهما حسن لو انفردا، ولم يخالفا، فكيف إذا اتفقا، وقد أخرج البخاري لزياد، وأخرج مسلم لشريك» اهـ.

كما وصف العلائيُّ – شيخُ ابن حجر – رحمهما الله – حديثَ شريكٍ بأنه حسن، فقال بعد أن ترجم له: «فعلى هذا يكون تفرده حسنًا» اهـ.

وأما تدليسه فقد نسبه عبد الحق في «الأحكام» إلى التدليس، وسبقه إلى وصفه به الدارقطني، وتدليسه ليس بقادح فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية، وقال: كان يتبرأ من التدليس(١).

٣- أَبِو اليَقْظَانِ: هو عثمان بن عُمَير البجلي، أبو اليقظان الكوفي الأعمى، ضعيف، اختلط، غال في التشيع(٢).

٤- عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: هو عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي. وقيل: عدى بن ثابت بن دينار. وقيل: عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الأنصاري الظفري. قال الذهبي: وهو الصحيح، وكذا صححه الحافظ الدمياطي، وَوَهَّمَهُ ابن حجر. وقيل: يعني جده أبا أمه وهو عبد الله بن يزيد الخطمي. قال ابن حجر: وهو أقربها للصواب. وقيل: عدى بن ثابت بن عبيد بن عازب – أخي البراء بن عازب(٣). **وخلاصة حاله** أنه ثقة شيعي مفرط.

٥- أَبوه: ثابت الأَنْصارِيّ، والد عدي بن ثابت. قال الذهبي: لا يعرف إلا بابنه، مجهول الحال؛ لأنه ما روى عنه سوى ولده. وقال ابن حجر: مجهول الحال(٤).

٦- جَدُّه: اختلف في اسمه اختلافًا كثيرًا كما سبق أن ذكرنا، قال ابن حجر: لا يصح منها شيء. له صحبة. وقال أبو علي الطوسي: جد عدي مجهول لا يُعْرَف. وقال البرقي: لم نجد من يعرف جده معرفة صحيحة(٥).

---

(١) «الجرح والتعديل»: (١٦٠٢/٣٦٥/٤)، و«الميزان»: (٣٦٩٧/٢٧٠/٢)، و«النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح»: (ص: ٥٥)، و«الكواكب النيرات»: (ص: ٢٥٠/ برقم: ٣٢)، و«التهذيب»: (٥٨٧/٢٩٦/٤)، و«التقريب»: (ص: ٢٦٦/برقم: ٢٧٨٧)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٣٣)، و«موافقة الخُبْرِ الخَبَر»: (٢٦٦/٢).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٨٨٤/١٦١/٦)، و«المجروحين»: (٦٦١/٩٥/٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٥٥٠/٥٠/٣)، و«التهذيب»: (٢٩٣/١٤٥/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٨٦/برقم: ٤٥٠٧).

(٣) «الثقات»: (٤٧٨٥/٢٧٠/٥)، و«الكاشف»: (٣٧٥٨/١٥/٢)، و«السير»: (٦٨/١٨٨/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٣٠/١٦٥/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٨٨/برقم: ٤٥٣٩).

(٤) «الجرح والتعديل»: (١٨٥٩/٤٦٠/٢)، و«ميزان الاعتدال»: (١٣٨٤/٣٦٩/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٩/١٩/٢) و(٤١٣/٢١٧/٣)، و«التقريب»: (ص: ١٣٣/برقم: ٨٣٦).

(٥) «الجرح والتعديل»: (١٩٥٣/٤٢٩/٣)، و«الثقات»: (٩١٨/٢٨٣/٣)، و«المشاهير»: (ص: ٧٩/برقم: ٢٩٠).

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لضعف عثمان بن عُمَير البجلي، أبي اليقظان الكوفي، وجهالة حال والد عدي بن ثابت، واستنكر ابن عدي هذا الحديث على شريك بن عبد الله النخعي، **ولكن متنه يرتقي إلى الصحيح لغيره بشاهده الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها**، أخرجه مسلم في « صحيحه»، كِتَاب: الحيض، باب: الْمُسْتَحَاضَةِ وَغَسْلِهَا وَصَلَاتِهَا (١/٢٦٤/ح: ٣٣٤)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِرَاكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ، سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الدَّمِ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا[1] مَلْآنَ دَمًا. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكِ حَيْضَتُكِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي»، وفي رواية: «فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

النظر في التفرد:

من خلال التخريج والدراسة يُسَلَّم للترمذي بحكمه الذي حكم به بتفرد شريك عن أبي اليقظان، وقد وافقه ابن عدي، كما تقدم، والشاهد لا ينفي التفرد النسبي الذي حكم به الإمام الترمذي، وإنما يدفع التفرد المطلق عن الحديث، قال الإمام ابن الصلاح ــ رحمه الله ــ بعد كلامه عن المتابعة وأنواعها: «فَإِنْ لَمْ يُرْوَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ أَصْلًا مِنْ وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ، لَكِنْ رُوِيَ حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ فَذَلِكَ الشَّاهِدُ مِنْ غَيْرِ مُتَابَعَةٍ، فَإِنْ لَمْ يُرْوَ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ حَدِيثٌ آخَرُ فَقَدْ تَحَقَّقَ فِيهِ التَّفَرُّدُ الْمُطْلَقُ حِينَئِذٍ»[2]. والله أعلم.

---

(١) المركن: إناء كبير يُغسل فيه الثياب. «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/٢٦٠).

(٢) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح»: (٨٣-٨٤).

الحديث الثالث:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الصلاة، بَاب: بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الطِّينِ وَالمَطَرِ (٢/٢٦٦/ح: ٤١١)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَمُطِرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَأَذَّنَ رَسُولُ (ﷺ) وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ يُومِئُ إِيمَاءً: يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ».

وقال الترمذي: «<u>هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ البَلْخِيُّ لا يُعْرَفُ إِلا مِنْ حَدِيثِه</u>، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي كما تقدم.

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/٢٥٥/ح: ٤٥٣)، قال: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَنْتُوفُ، ثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ،

وأحمد في «مسنده»: (٢٩/١١٢/ح: ١٧٥٧٣)، قال: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ،

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/٢٥٥/ح: ٤٥٤)، قال: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ، ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ،

وابن أبي حاتم في «تفسيره»، تفسير سورة النساء، قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ} [النساء: ١٠٢] (٤/١٠٥٥/ح: ٥٩٠٢)، قال:

حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ غَالِبٍ الْعَطَّارُ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ،

والبيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، جُمَّاعُ أَبْوَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، بَابُ: النُّزُولِ لِلْمَكْتُوبَةِ (٢/ ١٢/ح: ٢٢٢٤)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، ثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى،

وقال البيهقي: «فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ مِنْ عَدَالَةِ بَعْضِ رُوَاتِهِ مَا يُوجِبُ قَبُولَ خَبَرِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ».

خمستهم (شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، وسُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، والْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، وزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، ويَحْيَى بْنُ يَحْيَى)، عن عُمَرَ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ الرَّمَّاحِ به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- يَحْيَى بْنُ مُوسَى: يحيى بْنُ مُوسَى بن عبد ربه بن سالم الحُدَّاني الكوفي، أبو زكرياء الْبَلْخِيُّ السَّخْتِيَانِي، المعروف بـــ «خَت». ثقة مأمون، تُوفِيَ في رمضان سنة ٢٣٩هـــ(١).

٢- شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: هو شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ، أبو عمرو المدائني. ثقة حافظ، له أوهام قليلة، لا تزحزحه عن رتبة الثقة، ومن ذَمَّهُ فلأجل الإرجاء، تُوفِيَ سنة ٢٠٤هـــ(٢).

٣- عُمَرُ بْنُ الرَّمَّاحِ: هو عمر بن ميمون بن بحر بن سعد بن الرماح البلخي، أبو علي، قاضي بلخ، روى عن كثير بن زياد العتكي، وسهيل بن أبي

---

(١)«التاريخ الكبير»: (٣١١٤/٣٠٧/٨)، و«الجرح والتعديل»: (٧٨١/١٨٨/٩)، و«الثقات»: (١٦٣٦١/٢٦٧/٩)، و«الكاشف»: (٦٢٥٤/٣٧٧/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦٦/٢٥٣/١١)، و«التقريب»: (ص: ٥٩٧/برقم: ٧٦٥٥).

(٢)«الجرح والتعديل»: (١٧١٥/٣٩٢/٤)، و«الكامل»: (٩٠٥/٤٥/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٥٢٨/٢٦٤/٤)، و«التقريب»: (ص: ٢٦٣/برقم: ٢٧٣٣).

صالح، وخالد بن ميمون، وغيرهم. وروى عنه ابنه عبد الله، ويونس بن محمد المؤدب، وشبابة بن سوار، وآخرون. قال ابن معين، وأبو داود: ثقة. وقال الخطيب: يُقَال تولى قضاء بلخ أكثر من عشرين سنة، وكان محمودًا في ولايته، مذكورًا بالحلم والعلم والصلاح والفهم، وعَمِيَ في آخر عمره، قال الذهبي: وثقوه. وقال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ١٧١هـ [١]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة.

٤- كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ: هو كَثِير بن زِيَاد، أبو سهل البرساني الأَزْدِيّ العتكي البَصْرِيّ، سكن بلخ. ثقة، تكلم فيه ابن حبان بلا حجة[٢].

٥- عَمْرو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ: هو عَمْرو بن عُثْمَان بن يَعْلَى بن مرة الثقفي. مجهول الحال[٣].

٦- أَبوه: هو عُثْمَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ الثقفي. مجهول[٤].

٧- جَدُّه: هو الصحابي الجليل يَعْلَى بْنُ مُرَّةَ بن وهب بن جابر الثّقفي. شهد خيبر، وبيعة الشّجرة، والفتح، وهوازن، والطائف، وكان من أفاضل الصّحابة[٥].

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٧٥٠/١٣٧/٦)، و«تاريخ بغداد»: (٥٨٤٧/٧/١٣)، و«الكاشف»: (٤١١٤/٧٠/٢)، و«التهذيب»: (٨٣٢/٤٩٨/٧)، و«التقريب»: (ص: ٤١٧/برقم: ٤٩٧٢).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٨٤٢/١٥١/٧)، و«الثقات»: (١٠٤٠٧/٣٥٣/٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٦٩٣٧/٤٠٤/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٤٤/٤١٣/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٥٩/برقم: ٥٦١٠).

(٣) «الجرح والتعديل»: (١٣٧١/٢٤٨/٦)، و«الثقات»: (٩٧٦٤/٢٢٠/٧)، و«الكاشف»: (٤١٩٨/٨٤/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٧/٧٩/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٢٤/برقم: ٥٠٧٩).

(٤) «تهذيب الكمال»: (٣٨٧٣/٥٠٩/١٩)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٥٧٨/٥٩/٣)، و«الكاشف»: (٣٧٥٠/١٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣١٧/١٥٩/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٨٧/برقم: ٤٥٢٩).

(٥) «الاستيعاب»: (٢٨١٨/١٥٨٧/٤)، و«أسد الغابة»: (٥٦٤٤/٧٤٩/٤)، و«الإصابة»: (٩٣٨٢/٥٤٠/٦).

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لجهالة حال عمرو بن عثمان الثقفي، وأبيه عثمان بن يعلى الثقفي، ولكن ذهب بعض العلماء إلى تصحيحه، وذهب بعضهم إلى تحسينه؛ قال ابن حجر: «قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَالنَّوَوِيُّ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيّ، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ؛ لِحَالِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ»(١).

النظر في التفرد:

من خلال التخريج والدراسة يُسلَّم للترمذي بحكمه الذي حكم به بتفرد عُمَر بْنِ مَيْمُونِ بْنِ الرَّمَّاحِ البَلْخِيّ، وهو ممن يحتمل من مثله التفرد، حيث لم يغمزه واحد من النقاد بأدنى جرح تُرد به رواته، كما أن روايته لم تخالف روايات الثقات الأثبات، وغاية ما ردو به الخبر جهالة حال عَمْرو بن عُثْمَان بن يَعْلَى بن مرة الثقفي، وأما عمر بن ميمون البلخي فليس آفة هذا الخبر، والله أعلم.

الحديث الرابع:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الوتر، بَاب: مَا جَاءَ فِي مُبَادَرَةِ الصُّبْحِ بِالوِتْرِ (٢/٣٣٢/ح: ٤٦٩)، قال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالوِتْرُ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ».

وقال الترمذي: «وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ، ولم نر أحدًا من المتقدمين تكلم فيه، وهو ثقة عند أهل الحديث».

---

(١) «التلخيص الحبير»: (١/٣٨٠).

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، بَابُ: بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) فِي الْوِتْرِ ... (٣٥٨/١١/ح: ٤٤٩٨)، من طريق محمود بن غيلان به بلفظه.

وعبد الرزاق في «مصنفه»، كتاب: الصلاة، بَابُ فَوْتِ الْوِتْرِ (١٣/٣/ح: ٤٦١٣).

وعن عبد الرزاق، ومحمد بن بَكْرٍ أخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٣٨/١٠/ح: ٦٣٧٢).

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه السَّرَّاج في «حديثه»: (٣٨٥/٢/ح: ١٥٩٣).

وتابع حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عبدَ الرزاق عن ابْنِ جُرَيْجٍ:

أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب: الصلاة، باب: إِيجَابِ الْوِتْرِ ... (٤٧/٢/ح: ٢٢٦٩)، قال: حَدَّثَنَا الصَّغَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْأَبْرَصُ الْعَطَّارُ ...

والحاكم في «المستدرك»، كتاب: الْوِتْرِ (٤٤٣/١/ح: ١١٢٦)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ ...

والبيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، جُمَّاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ، وَقِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، بَابُ: وَقْتِ الْوِتْرِ (٦٧٢/٢/ح: ٤١٩٤)، قال: أنبأ أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرَانَ الْعَدْلُ بِبَغْدَادَ، أنبأ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّزَّازُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ، ... (ح) وَأنبأ أَبُو زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُزَكِّي، وَأَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، قَالَا: ثنا أَبُو سَهْلٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ الْقَطَّانُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ ...

أربعتهم (الصَّغَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْأَبْرَصُ الْعَطَّارُ، ومُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، وأَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْفَحَّامُ)، عن حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، به بنحوه.

ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ آخر:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الصلاة، باب: الحِلَق وَالجُلُوسِ فِي المَسْجِدِ (١/١٠٢/ح: ٤٧٢)، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ، مَا تَرَى فِي صَلاَةِ اللَّيْلِ، قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى» وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اجْعَلُوا آخِرَ صَلاَتِكُمْ وِتْرًا، فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِهِ.

ومسلم في «صحيحه»، كتاب: صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، باب: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ (١/٥١٨/ح: ٧٤٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ به بمثله.

وتابع سالمُ بنُ عبد الله بن عمر نافعًا عن ابن عمر:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: التهجد، باب: كَيْفَ كَانَ صَلاَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ؟ (٢/٥١/ح: ١١٣٧)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلاَةُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ».

ومسلم في «صحيحه»، كتاب: صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، باب: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ (١/٥١٦/ح: ٧٤٩)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ: هو محمود بن غيلان العدوي مولاهم، أبو أحمد المروزي الحافظ، نزيل بغداد. ثقة. توفي في رمضان سنة ٢٣٩هـ[(١)].

٢- عَبْدُ الرَّزَّاق: هو عَبْدُ الرَّزَّاق بن هَمَّام بن نافع الحِمْيَرِيُّ، أبو بكر الصَّنْعَانِي. ثقة حافظ مصنف مشهور عَمِيَ في آخر عمره فتغير، ولا يضر تغيره، وكان يتشيع. وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من «طبقات المدلسين»، تُوفِيَ سنة ٢١١هـ[(٢)].

٣- ابْنُ جُرَيْجٍ: هو عبدُ المَلِكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جريجٍ الأمويُّ، أبو الوَلِيدِ المكي، أصله رومي. ثقة حافظ فقيه فاضل، وكان يُدَلِّس ويُرْسِل، وتدليسه ليس بقادح هنا؛ لتصريحه بالتحديث فأفاد الاتصال، تُوفِيَ سنة ١٥٠هـ[(٣)].

٤- سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: هو سليمان بن موسى الأموي، أبو أيوب الدمشقي الأشدق. فقيه أهل الشام في زمانه. قال سعيد بن عبد العزيز: كان أعلم أهل الشام بعد مكحول. وقال عطاء بن أبي رباح: سيد شباب أهل الشام. وقال الزهري: أحفظ من مكحول. وقال دحيم: ثقة. وقال ابن معين: ثقة في الزهري. وقال في موضع آخر: ثقة وحديثه صحيح عندنا. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أفقه منه، ولا أثبت منه. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث. وقال في موضع آخر: في حديثه شيء. وقال ابن عدي: فقيه راو حَدَّثَ عنه الثقات، وهو أحد علماء

---

(١)«الجرح والتعديل»: (٨/٢٩١/١٣٤٠)، و«الثقات»: (٩/٢٠٢/١٦٠١٦)، و«الكاشف»: (٢/٢٤٦/٥٣٢٣)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/٥٩/١٠٩)، و«التقريب»: (ص: ٥٢٢/برقم: ٦٥١٦).

(٢)«الجرح والتعديل»: (٦/٣٨/٢٠٤)، و«الثقات»: (٨/٤١٢/١٤١٤٦)، و«الكامل»: (٥/٣١١/١٤٦٣)، و«الكاشف»: (١/٦٥١/٣٣٦٢)، و«التهذيب»: (٦/٢٨١/٦١١)، و«التقريب»: (ص: ٣٥٤/برقم: ٤٠٦٤).

(٣)«الكاشف»: (١/٦٦٦/٣٤٦١)، و«التهذيب»: (٦/٣٥٧/٧٥٨)، و«التقريب»: (ص: ٣٦٣/ برقم:٤١٩٣).

أهل الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق. وقال الدارقطني في «العلل»: من الثقات أثنى عليه عطاء والزهري. وقال ابن سعد: كان ثقة أثنى عليه ابن جريج. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان فقيهًا ورعًا. وقال ابن المديني: كان من كبار أصحاب مكحول، وكان خولط قبل موته بيسير، توفي سنة: ١١٩هـ[١]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة حافظ ثبت فقيه، له غرائب.

٥- نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور، تُوفِيَ سنة: ١١٧هـ[٢].

٦- ابْنُ عُمَرَ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العدوي، من فقهاء الصحابة، وأعيانهم[٣].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح، ولا يضر تفرد سليمان بن موسى الأشدق فهو ثقة ثبت، ولم يخالف غيره، بل توبع على روايته متابعات قاصرة، كما في «الصحيحين»، وقد تقدم في التخريج، والله أعلم.

النظر في التفرد:

من خلال التخريج والدراسة يُسَلَّم للترمذي بحكمه الذي حكم به بتفرد سليمان بن موسى برواية هذا الحديث على هذا اللفظ، وهو موصوف عند علماء النقد بأن له مناكير، وغاية ما في هذا اللفظ إذا ما قارناه بلفظ عبيد الله بن عمر عن نافع، وهو

---

(١)«الطبقات الكبرى»: (٤٥٧/٧)، و«الجرح والتعديل»: (٦١٥/١٤١/٤)، و«التاريخ الكبير»: (١٨٨٨/٣٨/٤)، و«الكاشف»: (٢١٣٣/٤٦٤/١)، و«التهذيب»: (٣٨٧/٢٢٦/٤)، و«التقريب»: (ص: ٢٥٥/برقم: ٢٦١٦).

(٢) «معرفة الثقات»: (٢٨٣٨/٣١٠/٢)، و«الثقات»: (٥٧٥٧/٤٦٧/٥)، و«الإرشاد»: (٢٠٥/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٤٣/٣٦٨/١٠)، و«التقريب»: (ص: ٥٥٩/برقم: ٧٠٨٦).

(٣) «الإصابة»: (٤٨٥٢/١٥٥/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٥/٢٠٣/٣).

متابعة لرواية سليمان بن موسى، أن سليمان روى على المعنى، وهذا باعتباره فقيهًا فإنه يعنى بالمعنى دون اللفظ، مع كون المعنى لم يخالف اللفظ، فهو عالم بما يحيل الألفاظ، وقد أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى إذا كان عالمًا بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل معانيها، وقد تحقق هذا الشرط هنا، والله أعلم.

الحديث الخامس:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: السفر، بَاب: مَا جَاءَ فِي الجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٤٣٨/٢/ح: ٥٥٣)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى العَصْرِ فَيُصَلِّيهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَّلَ العَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ وَالعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ المَغْرِبِ أَخَّرَ المَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ العِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ المَغْرِبِ عَجَّلَ العِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ المَغْرِبِ». قال الترمذي: «وَحَدِيثُ مُعَاذٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرَهُ، وَحَدِيثُ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَبَيْنَ المَغْرِبِ وَالعِشَاءِ»، رَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّيِّ ...».

تخريج الحديث:

هذا الحديث روي على وجهين:

الوجه الأول: قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

الوجه الثاني: زُهَيْرٌ والثوري ومالك وغيرهم، عن أبي الزُّبَيْرِ المكي، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرٍ، عَنْ مُعَاذٍ.

الوجه الأول:

أخرجه الترمذي كما تقدم.

وأحمد في «مسنده»: (٣٦/٤١٣/ح: ٢٢٠٩٤)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ...

وأبو داود في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٢/٧/ح: ١٢٢٠).

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا قُتَيْبَةُ وَحْدَهُ».

ومن طريق أبي داود أخرجه الدارقطني في «سننه»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (٢/٢٤١/ح: ١٤٦٤).

وقال الدارقطني: «قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا قُتَيْبَةُ».

وابن حبان في «صحيحه» – كما في «الإحسان» – كِتَابُ: الصَّلَاةِ، باب: الْوَعِيدِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، ذِكْرُ خَبَرٍ رَابِعٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا لَا يَكْفُرُ كُفْرًا لَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ الْمُسْلِمُونَ لَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا (٤/٣١٣/ح: ١٤٥٨)، قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ ...

وابن حبان أيضًا في «صحيحه»، كِتَابُ: الصلاة، باب: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، ذِكْرُ وَصْفِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِذَا أَرَادَ الْمُسَافِرُ ذَلِكَ (٤/٤٦٥/ح: ١٥٩٣)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، مَوْلَى ثَقِيفٍ ...

والبيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، جُمَّاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

وَالْجَمْعِ فِي السَّفَرِ، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (٢٣٢/٣/ح: ٥٥٢٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ ...

وقال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ».

خمستهم (أحمد، وأبو داود، والْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ومُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ومُوسَى بْنُ هَارُونَ)، عن قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ به بنحوه.

الوجه الثاني:

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ (٤٩٠/١/ح: ٧٠٦)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرٍ، عَنْ مُعَاذٍ، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا».

ومسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ (٤٩٠/١/ح: ٧٠٥)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ...

وأبو داود الطيالسي في «مسنده»: (٤٦٣/١/ح: ٥٧٠)، قَالَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ...

وأحمد في «مسنده»: (٣٢٢/٣٦/ح: ٢١٩٩٧)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ ...

والدارمي في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٩٥٠/٢/ح: ١٥٥٦)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ...

وعن الدارمي أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الفضائل، بَابٌ فِي مُعْجِزَاتِ النَّبِيِّ (ﷺ) (٤/١٧٨٤/ح: ٧٠٦).

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٢/٤/ح: ١٢٠٦)، وأحمد في «مسنده»: (٣٦/٣٨٨/ح: ٢٢٠٧٠)، والنسائي في «المجتبى»، كتاب: المواقيت، باب: الْوَقْتُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ (١/٢٨٥/ح: ٥٨٧)، وأيضًا في «السنن الكبرى» كِتَابُ: قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، باب: الْوَقْتُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الْمُسَافِرُ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ (٢/٢٢١/ح: ١٥٧٦).

وأحمد في «مسنده»: (٣٦/٣٦٤/ح: ٢٢٠٣٦)، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ

وأبو داود أيضًا في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٢/٥/ح: ١٢٠٨)، من طريق هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ

ومن طريق أبي داود أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (٢/٢٤١/ح: ١٤٦٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: الصلاة، جُمَّاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْجَمْعِ فِي السَّفَرِ، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (٣/٢٣٢/ح: ٥٥٢٧).

ومن طريق هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ أخرجه عبد بن حميد في «مسنده» – كما في المنتخب منه – (صـــ: ٧١/برقم: ١٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٠/٥٨/ح: ١٠٣).

وأحمد في «مسنده»: (٣٦/٣٨٣/ح: ٢٢٠٦٢)، قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ...

وابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (١/٣٤٠/ح: ١٠٧٠)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ

وأحمد في «مسنده»: (٣٦/٣٣٨/ح: ٢٢٠١٢)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ

خمستهم (زُهَيْرٌ، وقُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وهِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، وسُفْيَانُ الثوري)، عن أبي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عن معاذ به بنحوه.

دراسة الأسانيد:

دراسة الوجه الأول (دراسة إسناد الترمذي في «جامعه»):

١- قُتَيْبَةُ: هو قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيلِ بن طَرِيفِ بن عبد الله الثَّقَفِيُّ مولاهم، أبو رجاء البَغْلَانيُّ البلخي، روى عن مالك، والليث بن سعد، وعبد الوارث بن سعيد، وغيرهم، وروى عنه الجماعة سوى ابن ماجه، وروى عنه ابن مَعِين، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وغيرهم، قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة؛ زاد النسائي: صدوق. وقال الفَرْهَيَانِي: صدوق ليس أحد من الكبار إلا وقد حمل عنه بالعراق. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال أحمد بن سَيَّارٍ الْمَرْوَزِيُّ: كان ثبتًا فيما روى. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال مسلمة بن قاسم: خراساني ثقة. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ٢٤٠هـ عن ٩٠ سنة[١].

(١)«الثقات»: (٩/٢٠/١٤٩٥٨)، و«الكاشف»: (٢/١٣٤/٤٥٥٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٣٢٢/٦٤١)، و«التقريب»: (ص: ٤٥٤/ برقم: ٥٥٢٢).

٢- اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الْفَهْمِيُّ[١]، أبو الحارث الإمام المصري. ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. توفي سنة ١٧٥هـ[٢].

٣- يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: هو يزيد بن أبي حبيب، واسمه سويد الأزدي، أبو رجاء المصري. ثقة فقيه وكان يرسل، تُوفِيَ سنة ١٢٨هـ[٣].

٤- أَبُو الطُّفَيْلِ: هو عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ بن عبد اللَّه الكناني، أَبُو الطُّفَيْلِ الليثي. صحابي جليل غلبت عليه كنيته، وهو آخر من مات من الصحابة[٤].

٥- مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري أبو عبد الرحمن الخزرجي من نجباء الصحابة وأعيانهم. توفى بالطاعون عمواس ١٨هـ بالأردن[٥].

دراسة الوجه الثاني:

لن أقوم بدراسة الإسناد؛ لإخراج مسلم له في «صحيحه».

النظر والترجيح:

أنكر نقاد الحديث رواية قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عَنْ يزيد بن أبي حبيب، عَنْ أبي الطفيل، عَنْ معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ وذلك لأن قتيبة

---

(١)بِفَتْح الْفَاء وَسُكُون الْهَاء وَفِي آخرهَا مِيم - هَذِه النِّسْبَة إِلَى فهم وَهُوَ بطن من قيس عيلان. «اللباب»: (٤٤٨/٢).

(٢)«معرفة الثقات»: (١٥٦٥/٢٣٠/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٨٣٤/٤١٢/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٦٤/برقم: ٢٦٨٤).

(٣)«الجرح والتعديل»: (١١٢٢/٢٦٧/٩)، و«الكاشف»: (٦٢٨٩/٣٨١/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٥١٥/٢٧٨/١١)، و«التقريب: (ص: ٦٠٠/برقم: ٧٧٠١).

(٤) «الاستيعاب»: (١٣٤٤/٧٩٨/٢)، و«أسد الغابة»: (٢٧٤٥/٤١/٣)، و«الإصابة»: (١٠١٦٦/١٩٣/٧).

(٥) «الإصابة»: (١٣٦/٦)، و«السير»: (٤٤٣/١).

كتب هذا الإسناد مع خالد المدائي[١]، وقد ذكر الإمام البخاري أن خالد المدائني كان يُدْخِلُ الأحاديث على الشيوخ، فالآفة منه، فبدلًا من أن يقول: أبو الزبير عن أبي الطفيل به، قال: يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل به، وقد ذكر البيهقي أن النقاد أنكروا رواية يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل، فهي منكرة عندهم، وأن الرواية المحفوظة هي رواية أبي الزبير المكي عن أبي الطفيل هي محفوظة صحيحة[٢].

وقد سأل البخاري شيخه قتيبه بن سعيد: مع من كتبت عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب؟ فقال: كتبته مع خالد المدائني، وكانت آفة خالد إدخال حديث في حديث.

وبذلك يظهر لنا صحة حكم الإمام التِّرْمِذِيُّ بأنه حديثٌ غريب، وأن قتيبة بن سعيد تفرد بسياقه على هذا الإسناد، وأنه لا يعرف أحدًا رواه عن الليث غيره، والمعروفُ المحفوظ عند أهل العلم بالآثار حديثُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عن معاذ رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم في «صحيحه»، وقد أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الصلاة، باب: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (٢/٥/ح: ١٢٠٨)، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ

(١) هو خالد بن القاسم، أبو الهيثم المدائني. قال أحمد: لا أروى عنه شيئًا. وقال البخاري: تركه ابن المديني، والناس. وقال ابن راهويه: كان كذابًا. وقال الأزدي: أجمعوا على تركه. وقال يعقوب ابن شيبة: متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. توفى سنة ٢١١ هـ. ينظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٦٣٧/٢٤٥١).

(٢) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي، كِتَاب: الصَّلَاةِ، جُمَّاع أَبْوَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِوَالْجَمْعِ فِي السَّفَرِ، بَاب: الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ (٣/٢٣٢/ح: ٥٥٢٩)، بتصرف، وينظر: «معرفة علوم الحديث»، للحاكم: (ص: ١٢٠).

يَرْتَحِلْ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ، حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ، إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَإِنْ يَرْتَحِلْ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا»، وهذه الرواية تُعل رواية قتيبة عن الليث آنفة الذكر.

ولما سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي أنه دخل له حديث في حديث»[1]، وبذلك يكون نحا ما نحاه الترمذي.

وقد ذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم أن حديث قتيبة شاذ الإسناد والمتن، وعلل ذلك بأن يزيد بن أبي حبيب لا تُعرف له رواية عن أبي الطفيل، ولم يسق أحد من أصحاب أبي الطفيل الحديث بسياقة قتيبة عن الليث عن يزيد، وقد ذكر الحاكم أن الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة رووا هذا الحديث عن قتيبة تعجبًا من إسناده ومتنه[2].

وقد ذكر الإمام ابن رجب الحنبلي أن حديث قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد غريب جدًّا، فاستنكره الحفاظ، ويُقَالُ: إنه سمعه مع خالد بن الهيثم فأدخله على الليث، وهو لا يشعر[3].

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح؛ أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

وللحديث من وجهه الراجح شاهد صحيح أيضًا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ:

---

(١) «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (١٠٤/٢/مسألة: ٢٤٥).

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث»، للحاكم: (صـ: ١٢٠).

(٣) ينظر: «شرح علل الترمذي»: (٨٣١/٢).

الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ (١/٤٩٠/ح: ٧٠٥)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم «جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي سَفْرَةٍ سَافَرَهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ».

الحديث السادس:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الحج، بَاب: مَا جَاءَ أَنَّ القَارِنَ يَطُوفُ طَوَافًا وَاحِدًا (٣/٢٧٥/ح: ٩٤٨)، قال: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ البَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ، أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، تَفَرَّدَ بِهِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَهُوَ أَصَحُّ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما (مرفوعًا).

الوجه الثاني: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ موقوفًا عليه من قوله.

الوجه الأول (المرفوع):

أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب: الحج، بَابُ: الْمَوَاقِيتِ (٣/٢٩٤/ح: ٢٥٩٢)، قال: ثنا يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: نا خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ ...

ومن طريقه: أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كتاب: المناسك، بَابُ: يُقِيمُ الْقَارِنُ، وَالْمُفْرِدُ عَلَى إِحْرَامِهِمَا حَتَّى يَفْرَغَا مِنَ الْحَجِّ ... (٧/٢٧٧/ح: ١٠٠٤٢).

وأحمد في «مسنده»: (٩/٢٥٢/ح: ٥٣٥٠)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ،

وابن ماجه في «سننه»، كتاب: المناسك، بَابُ: طَوَافِ الْقَارِنِ (٢/٩٩٠/ح: ٢٩٧٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحْرِزُ بْنُ سَلَمَةَ ...

والدارمي في «سننه»، كتاب: المناسك، بَابُ: طَوَافِ الْقَارِنِ (٢/١١٦٣/ح: ١٨٨٦)، قال: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ

وابن الجارود في «المنتقى»، بَابُ: الْمَنَاسِكِ (صـــ: ١٢٠/برقم: ٤٦٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حدثني سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ

وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب: الْمَنَاسِكِ، بَابُ: ذِكْرِ طَوَافِ الْقَارِنِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عِنْدَ مَقْدِمِهِ مَكَّةَ ... (٤/٢٢٥/ح: ٢٧٤٥)، قال: ثنا هِشَامُ بْنُ يُونُسَ بْنِ وَائِلِ بْنِ وَضَّاحٍ

خمستهم (خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ، وأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ، ومُحْرِزُ بْنُ سَلَمَةَ، وسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وهِشَامُ بْنُ يُونُسَ بْنِ وَائِلِ بْنِ وَضَّاحٍ)، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، به بنحوه.

الوجه الثاني (الموقوف):

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الحج، باب: فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (٣/٣٨١/ح: ١٥١٣٢)، وأيضًا في باب: مَنْ قَالَ: يُجْزِي لِلْقَارِنِ طَوَافٌ (٣/٢٩٢/ح: ١٤٣٢٥)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّتَهُ وَيَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا».

وابن ماجه في «سننه»، كتاب: المناسك، بَابُ: طَوَافِ الْقَارِنِ (٢/٩٩٠/ح: ٢٩٧٤)، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنْجِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّهُ قَدِمَ قَارِنًا، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا، وَالْمَرْوَةِ».

وأبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب: الحج، بَابُ: ذِكْرِ الْخَبَرِ الْمُبَيِّنِ أَنَّ الْقَارِنَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ طَوَافًا وَاحِدًا ... (٢/٣٥٠/ح: ٣٣٩٠)، قال: حَدَّثَنَا الْجُرْجَانِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاق

والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: مناسك الحج، بَابُ الْقَارِنِ، كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ لِعُمْرَتِهِ وَلِحَجَّتِهِ؟ (٢/١٩٧/ح: ٣٩١١)، قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا هُشَيْمٌ ..

أربعتهم (ابْنُ نُمَيْرٍ، ومُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنْجِيُّ، وعَبْدُ الرَّزَّاق، وهُشَيْمٌ)، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ به بنحوه.

وتابع أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ في رواية هذا الوجه عَنْ نَافِعٍ:

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب: مناسك الحج، بَابُ

الْقَارِنِ، كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الطَّوَافِ لِعُمْرَتِهِ وَلِحَجَّتِهِ؟ (٢/١٩٧/ح: ٣٩١٢)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثنا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، به بنحوه.

وابن حبان في «صحيحه» – كما في «الإحسان» – كتاب: الحج، بَابٌ: الْقِرَانُ ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يُجْزِئُهُ أَنْ يَطُوفَ طَوَافًا وَاحِدًا ... (٩/٢٢١/ح: ٣٩١٣)، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى ثَقِيفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، به بنحوه.

دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (دراسة إسناد الترمذي في «جامعه»):

١- خَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ البَغْدَادِيُّ: هو خَلَّادُ بن أسلم البغدادي، أبو بكر الصَّفَّارُ. ثقة، توفي سنة ٢٤٩هـ[(١)].

٢- عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بن عبيد بن أبي عبيد الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبو محمد المدني، مولى جُهَيْنَة، روى عن زيد بن أسلم، وحميد الطويل، وسهيل بن أبي صالح، وغيرهم. وروى عنه شعبة، والثوري، وابن مهدي، وقتيبة، وغيرهم. قال مصعب الزبيري: كان مالك يوثق الدَّرَاوَرْدِيَّ. وقال أحمد: كان معروفًا بالطلب، وإذا حَدَّثَ من كتابه فهو صحيح، وإذا حَدَّثَ من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قَلَبَ حديث عبد الله بن عمر يرويها عن عبد الله بن عمرو. وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة حجة. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، ربما حَدَّثَ من حفظه

(١) «مشيخة النسائي»: (ص:٨٧/برقم: ٧٧)، و«الثقات»: (٨/٢٢٩/١٣١٥٩)، و«الكاشف»: (١/٣٧٦/١٤١٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/١٧١/٣٢٥)، و«التقريب»: (ص: ١٩٦/برقم: ١٧٦٠).

الشيء فيخطئ. وقال أبو حاتم: محدث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال في موضع ثالث: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث يغلط. وقال المزي: روى له البخاري مقروناً بغيره. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان يخطئ. وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة، إلا إنه كثير الوهم. وقال الذهبي: صدوق من علماء المدينة غيره أقوى منه. وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ[(١)]. **وخلاصة حاله** أنه صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، وروايته هنا عنه. توفى سنة ١٨٧هـ.

٣- عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عثمان المدني، أحد الفقهاء السبعة. ثقة حافظ ثبت فقيه، تُوفِيَ سنة ١٤٤هـ[(٢)].

٤- نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور. تقدم في حديث رقم: ٤ .

٥- ابْنُ عُمَرَ: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل تقدم في ح ٤.

دراسة إسناد الوجه الثاني (دراسة إسناد ابن أبي شيبة في «مصنفه»):

١- ابْنُ نُمَيْرٍ: هو عبدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ الهَمْدَانِيُّ الخَارِفِيُّ، أبو هشام الكوفي. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وغيرهما. وروى عنه ابنه محمد، وأحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: كان

(١)«معرفة الثقات»: (١١١٤/٩٧/٢)، و«الثقات»: (٩٢٥٥/١١٦/٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٥١٣٠/٣١٧/٤)، و«المغني»: (٣٧٥٣/٣٩٩/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٨٠/٣١٥/٦)، و«التقريب»: (ص: ٣٥٨/برقم: ٤١١٩).

(٢)«معرفة الثقات»: (١١٦٦/١١٢/٢)، و«الجرح والتعديل»: (١٥٤٥/٣٢٦/٥)، و«الكاشف»: (٣٥٧٦/٦٨٥/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٧١/٣٥/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٧٣/برقم: ٤٣٢٤).

مستقيم الأمر. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: ثقة صالح الحديث، صاحب سنة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صدوقًا. وقال الذهبي: حجة. وقال ابن حجر: ثقة صاحب حديث، من أهل السنة، تُوفِيَ سنة ١٩٩هـ، وله ٨٤ سنة[١].

٢- عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عثمان المدني، ثقة حافظ ثبت فقيه. تقدم في الوجه الأول.

٣- نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور. تقدم في حديث رقم: ٤ .

٤- ابْنُ عُمَرَ: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل تقدم في ح رقم: ٤ .

دراسة المتابعة عند ابن حبان في «صحيحه»:

١- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى ثَقِيفٍ: هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله، أبو العباس السراج، مولى ثقيف، ثقة ثبت مُصَنِّف كثير الحديث. تُوفِّي سنة ٣١٣ هـ[٢].

٢- ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ: هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، أبو عبد الله الحافظ، نزيل مكة. ثقة حافظ مسند، كان ملازمًا لابن عيينة، وروايته هنا عنه[٣].

٣- سُفْيَانُ: هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي،

---

(١) «معرفة الثقات»: (٩٨٦/٦٤/٢)، و«الجرح والتعديل»: (٨٦٩/١٨٦/٥)، و«الثقات»: (٩٠٢٤/٦٠/٧)، و«الكاشف»: (٣٠٢٤/٦٠٤/١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٠/٥٢/٦)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٣٢٧/برقم: ٣٦٦٨).

(٢) «الثقات»: (١٥٥٧٧/١٢٩/٩)، و«تاريخ بغداد»: (٢٣/٥٦/٢).

(٣) «الثقات»: (١٥٣٩٧/٩٨/٩)، و«الجرح والتعديل»: (٥٦٠/١٢٤/٨)، و«الكاشف»: (٥٢١٥/٢٣٠/٢)، و«السير»: (٢٨/٩٦/١٢)، و«العبر»: (٣٤٧/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٨٤٩/٤٥٧/٩)، و«التقريب»: (ص: ٥١٣/برقم: ٦٣٩١).

سكن مكة. ثقة ثبت، إمام متقن، كثير الحديث حجة، أعلم الناس بحديث أهل الحجاز، توفي سنة ١٩٨هـ[١].

٤- أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى: هو أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص بن العاصي بن أمية، أبو موسى المكي. ثقة حافظ. ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة، تُوفِيَ سنة ١٣٢هـ[٢].

٤متابع: أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ: هو أيوب بن أبي تميمة كَيْسَان السَّخْتِيَانِيُّ، أبو بكر البصري. ثقة ثبت حجة متقن، من كبار الفقهاء العُبَّادِ، لا يُسْأَلُ عن مثله، تُوفِّيَ سنة ١٣١هـ، وله ٦٥ سنة[٣].

٥- عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عثمان المدني، ثقة حافظ ثبت فقيه. تقدم في الوجه الأول.

٦- نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور. تقدم في حديث رقم: ٤ .

٧- ابْنُ عُمَرَ: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل تقدم في ح رقم: ٤ .

النظر والترجيح:

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على عبيد الله بن

---

(١) «معرفة الثقات»: (٦٣١/٤١٧/١)، و«الجرح والتعديل»: (٩٧٣/٢٢٥/٤)، و«الثقات»: (٨٣٠٠/٤٠٣/٦)، و«الكاشف»: (٢٠٠٢/٤٤٩/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٠٥/١٠٤/٤)، و«التقريب»: (صـ ٢٤٥/برقم: ٢٤٥١).

(٢) «التاريخ الكبير»: (١٣٥٦/٤٢٢/١)، و«معرفة الثقات»: (١٣٧/٢٤١/١)، و«الثقات»: (٦٦٩٠/٥٣/٦)، و«الجرح والتعديل»: (٩٢٠/٢٥٧/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٥٨/٣٦١/١)، و«التقريب»: (صـ ١١٩/برقم: ٦٢٥).

(٣) «الطبقات الكبرى»: (٢٤٦/٧)، و«الثقات»: (٦٦٩١/٥٣/٦)، و«الجرح والتعديل»: (٩١٥/٢٥٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٣٣/٣٤٨/١)، و«تقريب التهذيب»: (صـ ١١٧/برقم: ٦٠٥).

عمر يظهر لي رجحان الوجه الثاني (الموقوف)؛ وذلك للقرائن الآتية:

١- **الأكثرية**، حيث رواه أربعة من الثقات الأثبات هم عبد الله بْنُ نُمَيْرٍ، ومُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنْجِيُّ، وعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصنعاني، وهُشَيْم بن بشير، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بينما تفرد عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ برواية الوجه المرفوع عنه.

٢- **الأحفظية** حيث روى الوجه الموقوف أئمة ثقات حفاظ أثبات، بينما راوي الوجه المرفوع صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، وروايته هنا عنه، فهو نازل عن رتبة الثقة، فضلًا عن كونه منكر الرواية عن عبيد الله بن عمر، وهو الحاصل هنا في هذه الرواية المرفوعة؛ ولذا تُعَدُّ روايته منكرة؛ لمخالفته للثقات، ولكونه مضعفًا تضعيفًا مقيَّدًا في عبيد الله.

٣- **الأصحية**؛ حيث رواه ابن حبان في «صحيحه»، وأبي عوانة في «مستخرجه».

٤- **المتابعة**، حيث تابع أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عبيدَ الله بنَ عمر على رواية الوجه الموقوف، بينما تفرد الدراوردي برواية الوجه المرفوع.

وقد صحح الإمام الترمذي الوجه الموقوف، وأعل الوجه المرفوع بتفرد الدراوردي، ولا يحتمل من مثله التفرد، كما أنه ذكر لفظة لم يتابع عليها، وهي «**وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا**»، ولم يروها أحد غيره.

ومن ثَمَّ يُسلَّم للإمام الترمذي بحكمه على رواية الدراوردي بالتفرد، والعلم عند الله تعالى.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

صحيح، موقوف على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من قوله.

الحديث السابع:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: اللباس، بَاب: مَا جَاءَ فِي القُمُصِ (٤/٢٣٧/ح: ١٧٦٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ، وَالفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ المُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) القَمِيصُ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ المُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ تَفَرَّدَ بِهِ، وَهُوَ مَرْوَزِيٌّ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ أَبِي تُمَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ المُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه أبو تميلة، واختلف فيه على وجهين:

الوجه الأول: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها.

الوجه الثاني: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها. (بزيادة: «أمه»).

الوجه الأول: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ):

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كما تقدم

والترمذي أيضًا في «العلل الكبير»، كتاب: اللباس، باب: مَا جَاءَ فِي الْقُمُصِ (صـــ: ٢٩٠/ برقم: ٥٣٢)، به بلفظه. وقال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: «الصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ».

وإسحاق بن راهويه في «مسنده»: (٤/١١١/ح: ١٨٧٨)، قال: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّينَانِيُّ ...

وأبو داود في «سننه»، كِتَاب: اللِّبَاسِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ (٤/٤٣/ح: ٤٠٢٥)، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ...

والترمذي في «سننه»، كِتَاب: اللباس، بَاب: مَا جَاءَ فِي القُمُصِ (٤/٢٣٨/ح: ١٧٦٤)،

والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: الزينة، باب: لُبْسُ الْقَمِيصِ (٨/٤٢٥/ح: ٩٥٨٩)،

كلاهما (الترمذي والنسائي) عن عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى ...

وعبد بن حميد في «مسنده» – كما في المنتخب منه – (صـــ: ٤٤٤/ح: ١٥٤٠)، قال: أَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ الْعُكْلِيُّ ...

والبيهقي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: الصَّلَاةِ، جُمَّاعُ أَبْوَابِ لُبْسِ الْمُصَلِّي، بَابُ: الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ (٢/٣٣٩/ح: ٣٢٩٢)، وأيضًا في «شعب الإيمان»، فَصْلٌ: فِيمَا كَانَ يَلْبَسُهُ رَسُولُ اللهِ (ﷺ) مِنَ الثِّيَابِ وَمَا كَانَ يَخْتَارُ لُبْسَهُ وَيَرْغَبُ فِيهِ (٨/٢٨٠/ح: ٥٨٢٥)، من طريق زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ ..

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: (١٢/٤٤٥/ح: ٧٠١٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ...

أربعتهم (الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ الْعُكْلِيُّ، وأَبُو خَيْثَمَةَ، وأَبُو تُمَيْلَةَ)، عن عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ الْحَنَفِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ، به بمثله.

الوجه الثاني: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ):

أخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٤/٢٩١/ح: ٢٦٦٩٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَتْ: «لَمْ يَكُنْ ثَوْبٌ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) مِنْ قَمِيصٍ».

والترمذي في «سننه»، كِتَاب: اللباس، بَاب: مَا جَاءَ فِي القُمُصِ (٤/٢٣٨/ح: ١٧٦٣)، قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ به بمثله.

وقال الترمذي: «وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَصَحُّ، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ فِيهِ أَبُو تُمَيْلَةَ عَنْ أُمِّهِ».

وأبو داود في «سننه»، كِتَاب: اللِّبَاسِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْقَمِيصِ (٤/٤٣/ح: ٤٠٢٦)، قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ به بمثله.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «الآداب»، بَابُ: مَا كَانَ يَخْتَارُ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) مِنَ الثِّيَابِ (صـــ: ٢٠٣/ح: ٤٩٩).

وابن ماجه في «سننه»، كِتَابُ: اللِّبَاسِ، بَابُ: لُبْسِ الْقَمِيصِ (٢/١١٨٣/ح: ٣٥٧٥)، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ به بمثله.

والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٢/١٨/ح: ١٠٨٨)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، نا أَبُو جَعْفَرٍ النُّفَيْلِيُّ، نا أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ به بمثله.

وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الْمُؤْمِنِ.

والحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (٤/٢١٣/ح: ٧٤٠٦)، قال: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمٍ الْمَرْوَزِيُّ، أَنْبَأَ أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَنْبَأَ عَبْدَانُ، أَنْبَأَ أَبُو تُمَيْلَةَ به بمثله.

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.

دراسة الأسانيد:

دراسة إسناد الوجه الأول (دراسة إسناد الترمذي في «جامعه»):

١- مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ: هو محمد بن حميد بن حيان التميميُّ، أبو عبد الله الرازي. حافظ ضعيف. تُوفِيَ سنة ٢٤٨هـ[١].

٢- أَبُو تُمَيْلَةَ: هو يحيى بن واضح الأنصاري، أبو تُمَيْلَةَ الأنصاري المروزي ثقة حافظ[٢].

٢متابعة - الفَضْلُ بْنُ مُوسَى: هو الفضل بن موسى السِّينَانِيُّ[٣]، أبو عبد الله المروزي، ثقة ثبت، ربما أغرب، تُوفِيَ سنة ١٩١هـ[٤].

٢متابعة ثانية - زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: هو زيد بن الحباب بن الريان. ويقال: رومان التميمي، أبو الحسين الْعُكْلِيِّ الكوفي أصله من خراسان، ورحل في طلب العلم سكن الكوفة. ثقة يخطئ في حديث الثوري، وروايته هنا ليست عنه[٥].

عنه[٥].

٣- عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ: هو عبد المؤمن بن خالد الحنفي الْخُرَاسَانِيُّ، أبو خالد المروزي، قاضي مرو. روى عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيّ، وعِكْرِمَة،

---

(١) «الكاشف»: (٤٨١٠/١٦٦/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١٨١/١١١/٩)، و«التقريب»: (صـ ٤٧٥/برقم: ٥٨٣٤)، و«لسان الميزان»: (٥٧٤١/٤٩٢/٧).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٧١٠/١٩٤/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٧٤/٢٩٣/١١)، و«التقريب»: (صـ ٥٩٨/برقم: ٧٦٦٣).

(٣) السِّينَانِيُّ: بِكَسْر السِّين الْمُهْمَلَة، نسْبَة إِلَى سينان إِحْدَى قرى مرو. ينظر: «الأنساب»: (٣٥٥/٧)، و«اللباب»: (١٦٩/٢)، و«لب اللباب»: (صـ ١٤٦).

(٤) «تاريخ ابن معين رواية الدوري»: (٤٧٤٤/٣٥٤/٤)، و«الجرح والتعديل»: (٣٩٠/٦٨/٧)، و«الثقات»: (١٠٢٦٠/٣١٩/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٥٢٧/٢٥٧/٨)، و«التقريب»: (صـ ٤٤٧/برقم: ٥٤١٩).

(٥) «الجرح والتعديل»: (٢٥٣٨/٥٦١/٣)، و«الثقات»: (١٣٢٧٧/٢٥٠/٨)، و«الكامل»: (٧٠٧/٢٠٩/٣)، و«الكاشف»: (١٧٢٩/٤١٥/١)، و«السير»: (١٢٦/٣٩٣/٩) و«التهذيب»: (٧٣٨/٣٤٧/٣)، و«التقريب»: (صـ ٢٢٢/برقم: ٢١٢٤).

ونَجْدَةِ بن نفيع الْخُرَاسَانِيِّ، وغيرهم. وروى عنه أبو تُمَيْلَة يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، وزيد بن الحباب العكلي، والفضل بن موسى السيناني، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال السليماني: فيه نظر. وذكره ابن حبان في «الثقات». وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: كان مُتْقِنًا ثَبْتًا. وقال ابن القطان: لَا بَأْس بِهِ. وقال الحافظ مغلطاي: خَرَّجَ الحاكم حديثه في «المستدرك»، وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات». وقال الحاكم في «المستدرك»: مروزي ثقة يجمع حديثه[١]. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: لا بأس به[٢]. **وخلاصة حاله** أنه ثقة على قول الأكثرين، ووصفه ابن حبان بأنه ثبت متقن، ولم ينزله إلى درجة «لا بأس به» من المتقدمين إلا أبو حاتم، وهذا من تشدده رضي الله عنه، فضلًا عن تفرده، كما أنه باستقراء صنيعه ظهر أنه يستعمل هذه اللفظة في أحايين كثيرة في الرواة الثقات الذين لم يغمزهم أحد من النقاد بجرح.

٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضي مرو. ثقة، تُوفِيَ سنة ١٠٥هـ[٣].

٥- أُمُّ سَلَمَةَ: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم سلمة أم المؤمنين، وهي آخر أمهات المؤمنين موتًا[٤].

---

(١) يُنْظَر: «المستدرك على الصحيحين»، للحاكم: (٢٠٦٨/٧٥١/١).

(٢) «سؤالات ابن الجنيد»: (ص: ٢٨٠/برقم: ٣٠)، و«التاريخ الكبير»: (١٨٨٦/١١٧/٦)، و«الجرح والتعديل»: (٣٤٧/٦٦/٦)، و«الثقات»: (٩٣٥٥/١٣٧/٧)، و«مشاهير علماء الأمصار»: (ص: ٣١٠/برقم: ١٥٧٣)، «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٤٥١/٢)، و«الكاشف»: (٣٤٩٨/٦٧١/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٥٣/٤٤٦/٤)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٤٢٦٢/١٧٦/٦)، «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٣٨٦/٣٦٠/٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٨١١/٤٣٢/٦)، و«التقريب»: (ص: ٣٦٦/برقم: ٤٢٣٦).

(٣) «الثقات»: (٣٦١٤/١٦/٥)، و«الكاشف»: (٢٦٤٤/٥٤٠/١)، و«التهذيب»: (٢٧٠/١٣٧/٥)، و«التقريب»: (ص: ٢٩٧ برقم: ٣٢٢٧).

(٤) «الإصابة»: (١١٨٤٥/١٥٠/٨).

دراسة إسناد الوجه الثاني (دراسة إسناد أحمد في "مسنده"):

١- أَبُو تُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ: هو يحيى بن واضح الأنصاري، أبو تُمَيْلَةَ الأنصاري المروزي ثقة حافظ. تقدم في الوجه الأول.

٢- عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ: هو عبد المؤمن بن خالد الحنفي الْخُرَاسَانِيُّ، أبو خالد المروزي، قاضي مرو. ثقة متقن على قول الأكثرين. تقدم في الوجه الأول.

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ: هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضي مرو. ثقة. تقدم في الوجه الأول.

٤- أُمُّهُ: ذكر المزي في ترجمة ابنها عبد الله بن بريدة أنها من شيوخه[١]، وروت عن أم سلمة رضي الله عنه، وقد رجح البخاري رواية ابنها عنها، كما صحح الحاكم إسنادها كما تقدم في التخريج، وتصحيح البخاري والحاكم لروايتها تعديل فعلي لها، كما أنها من التابعيات، وهم أهل القرون الخيرة الفاضلة، وقد اعتبر الحنفية تعديل مجاهيل التابعين؛ لأنه لم يكن الكذب فاشيًا فيهم، وقد قال الإمام الذهبي في هذا الصدد: «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احْتُمِلَ حديثه، وتُلُقِّيَ بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة اللفظ»[٢].

٥- أُمُّ سَلَمَةَ: هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، أم سلمة أم المؤمنين، وهي آخر أمهات المؤمنين موتًا. تقدمت في الوجه الأول.

النظر والترجيح:

بعد النظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على أبي تُمَيْلَةَ

---

(١) «تهذيب الكمال»: (٣١٧٩/٣٢٩/١٤).

(٢) «ديوان الضعفاء»: (ص: ٣٧٤).

المروزي، يظهر لي رجحان الوجه الثاني الذي فيه الزيادة، وذلك للقرائن الآتية:

١- **الأكثرية**، حيث رواه عن أبي تميلة جماعة من الثقات؛ منهم الإمام أحمد بن حنبل، وزِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ، ويَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، وأَبُو جَعْفَرٍ النُّفَيْلِيُّن وعبدان، بينما تفرد برواية الوجه الأول عن أبي تميلة محمد بن حميد الرازي.

٢- **الأثبتية** حيث إن هؤلاء الرواة هم ثقات أثبات، بينما محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف.

٣- **الأصحية** حيث أخرجه الإمام الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، ووافقه الإمام الذهبي على هذا التصحيح، كما تقدم في التخريج.

وهذا الترجيح يلتقي مع ما ذكره الإمام البخاري بأن الصحيح رواية عبد الله بن بريدة، عن أمه عن أم سلمة، كما أن الإمام الترمذي قد وصف الوجه الأول بأنه غريب، ومن ثم لا يُعتَبَر بالمتابعات التي تابعت أبا تميلة على رواية الوجه الأول، وهذا ما يظهر من التخريج.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

حسن أو صحيح؛ لأننا إذا حكمنا على أم عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ بأنها صدوقة فحديثها حسن، وإن حكمنا عليه بأنها ثقة فسيكون حديثها صحيحًا، والعلم عند الله تعالى.

الحديث الثامن:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الأطعمة، بَاب: مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ فِي الطَّعَامِ (٤/٢٨٣/ح: ١٨٤٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا العَلَاءُ بْنُ الفَضْلِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي سَوِيَّةَ أَبُو الهُذَيْلِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عِكْرَاشٍ، عَنْ أَبِيهِ عِكْرَاشِ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: بَعَثَنِي بَنُو مُرَّةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِصَدَقَاتِ أَمْوَالِهِمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

(ﷺ)، فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ المَدِينَةَ فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا بَيْنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَانْطَلَقَ بِي إِلَى بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» فَأُتِينَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالوَذْرِ، وَأَقْبَلْنَا نَأْكُلُ مِنْهَا، فَخَبَطْتُ بِيَدِي مِنْ نَوَاحِيهَا وَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَقَبَضَ بِيَدِهِ اليُسْرَى عَلَى يَدِي اليُمْنَى ثُمَّ قَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ»، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ، أَوْ مِنْ أَلْوَانِ الرُّطَبِ ــ عُبَيْدُ اللَّهِ شَكَّ ــ قَالَ: فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ، وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فِي الطَّبَقِ وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ فَغَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) يَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِبَلَلِ كَفَّيْهِ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ وَرَأْسَهُ وَقَالَ: «يَا عِكْرَاشُ، هَذَا الوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ حَدِيثِ العَلَاءِ بْنِ الفَضْلِ وَقَدْ تَفَرَّدَ العَلَاءُ بِهَذَا الحَدِيثِ، وَلَا نَعْرِفُ لِعِكْرَاشٍ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) إِلَّا هَذَا الحَدِيثَ».

تخريج الحديث:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كما تقدم.

وابن ماجه في «سننه»، كتاب: الأطعمة، بَابُ الْأَكْلِ، مِمَّا يَلِيكَ (٢/١٠٨٩/ح: ٣٢٧٤)،

وابن خزيمة في «صحيحه»، كِتَابُ: الزَّكَاةِ، بَابُ: الْأَمْرِ بِسِمَةِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِذَا قُبِضَتْ فِي الصَّدَقَةِ ... (٤/٢٨/ح: ٢٢٨٢)،

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (٣/١١٣٧/ح: ١٩٨٢)،

ثلاثتهم (ابن ماجه، وابن خزيمة، والدولابي) عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بُنْدَارٍ ...

والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٨/٨٢/ح: ١٥٤) وأيضًا في «المعجم الأوسط»: (٦/١٨٠/ح: ٦١٢٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ ... وقال الطبراني: «لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِكْرَاشِ بْنِ ذُؤَيْبٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي سَوِيَّةَ».

والبيهقي في «الآداب»، بَابُ: الذِّكْرِ عِنْدَ دُخُولِهِ بَيْتَهُ، وَعِنْدَ طَعَامِهِ وَالْأَكْلِ مِمَّا يَلِيهِ بِيَمِينِهِ (صـــ: ١٦٦/برقم: ٤٠٠)، قال: أنبأنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ أَنْبَأَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْهُذَيْلِ الْعَلَّاءُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَوِيَّةَ الْمِنْقَرِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عِكْرَاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عِكْرَاشُ بْنُ ذُؤَيْبٍ، فَذَكَرَهُ فِي قِصَّةِ قُدُومِهِ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ).

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»: (٤/٢٢٤٠/ح: ٥٥٦٥)،

والبيهقي في «شعب الإيمان»، فصل: في التسمية على الطعام (٨/٣٣/ح: ٥٤٥٨)

كلاهما (أبو نعيم والبيهقي)، من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي

والبيهقي أيضًا في «شعب الإيمان»، فصل: في التسمية على الطعام (٨/٣٣/ح: ٥٤٥٨)، من طريق أَبِي مُوسَى مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى ...

ثلاثتهم (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وأَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى)، عن الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي السَّوِيَّةِ به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: هو محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي، أبو بكر الحافظ البصري ولقبه «بندار». ثقة حافظ ثبت، تُوفِيَ سنة ٢٥٢هـ[(١)].

٢- العَلَاءُ بْنُ الفَضْلِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي سَوِيَّةَ أَبُو الهُذَيْلِ: هو العَلاَء بْن الفَضل بْن عَبد الْمَلِك بْن أَبي السَّوِيَّة السعدي الفقيمي، أَبو الهُذَيل المِنقَرِيُّ البصري. ذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: كان ممن ينفرد بأشياء

(١) «سير أعلام النبلاء»: (١٢/١٤٤/٥٢)، و«تذكرة الحفاظ»: (٢/٧٢/٥٢٦)، و«الكاشف»: (٢/١٥٩/٤٧٤٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/٦١/٨٧)، و«التقريب»: (صـ: ٤٦٩/برقم: ٥٧٥٤).

مناكير عن أقوام مشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بأخباره التي انفرد بها؛ فأما ما وافق فيها الثقات فإن اعتبر بذلك معتبر لم أر بذلك بأسًا. وقال ابن القطان: لا يُعْرَفُ حاله. وقال ابن حجر: ذكر العباس بن عبد العظيم أن العلاء وضع حديث عبيد الله بن عكراش عن أبيه. وقال ابن حجر: فيه ضعف، توفي سنة: ٢٢٠هـ[(١)]. **وخلاصة حاله** أنه ضعيف.

٣- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عِكْرَاشٍ: هو عُبَيد اللَّه بن عكراش بن ذؤيب بن حرقوص بن جعدة التميمي. ضعيف. قال البخاري: لا يثبت حديثه. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًّا، فلا أدري المناكير في حديثه وقع من جهته أو من العلاء بن الفضل ومن أيهما كان فهو غير محتج به على الأحوال[(٢)].

٤- أَبوه عِكْرَاشُ بْنُ ذُؤَيْبٍ: هو عِكْرَاشُ بْنُ ذُؤَيْبِ بن حرقوص بن جعدة بن عمرو التميمي، أبو الصهباء المري، له صحبة[(٣)].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال العَلَاءِ بْنِ الفَضْلِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، أَبِي الهُذَيْلِ البصري، ولحال عُبَيد اللَّه بن عكراش بن ذؤيب التميمي، ويُسَلَّم للإمام الترمذي بحكمه بتفرد العلاء بن الفضل، عن عبيد الله بن عكراش، وهو تفرد مطلق، حيث لم أقف لهذا الحديث على متابع أو شاهد.

---

(١) «التاريخ الكبير»: (٣١٥٩/٥١٣/٦)، و«الجرح والتعديل»: (١٩٨٤/٣٥٩/٦)، و«المجروحين»: (٨١٧/١٨٣/٢)، و«الكاشف»: (٤٣٤١/١٠٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٤٣/١٨٩/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٣٥/برقم: ٥٢٥٢)، و«التلخيص الحبير»: (٢٦/١).

(٢) «التاريخ الكبير»: (١٢٦٧/٣٩٤/٥)، و«الجرح والتعديل»: (١٥٥٧/٣٢٩/٥)، و«المجروحين»: (٦٠٧/٦٢/٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٣٨٣/١٣/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٨/٣٧/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٧٣/برقم: ٤٣٢١).

(٣) «الاستيعاب»: (٢٠٣٩/١٢٤٤/٣)، و«أسد الغابة»: (٣٧٣٤/٥٦٦/٣)، و«الإصابة»: (٥٦٥٣/٤٤٢/٤).

الحديث التاسع:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: البر والصلة، بَاب: مَا جَاءَ فِي الصِّدْق وَالكَذِب (٣٤٨/٤/ح: ١٩٧٢)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ هَارُونَ الغَسَّانِيِّ، حَدَّثَكُمْ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: «إِذَا كَذَبَ العَبْدُ تَبَاعَدَ عَنْهُ المَلَكُ مِيلًا مِنْ نَتْنِ مَا جَاءَ بِهِ؟» قَالَ يَحْيَى: فَأَقَرَّ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ، فَقَالَ: نَعَمْ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لا نَعْرِفُهُ إلا مِنْ هَذَا الوَجْهِ تَفَرَّدَ بِه عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ».

تخريج الحديث:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كما تقدم.

والكلاباذي في «بحر الفوائد»: (صـــ: ٥٢)، من طريق الترمذي به بلفظه.

وابن أبي الدنيا في «الصمت»: (صـــ: ٢٣٨/ح: ٤٧٧)،

وابن أبي الدنيا أيضًا في «مكارم الأخلاق»: (صـــ: ٥٣/ح: ١٤٦)،

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق»، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْكَذِبِ، وَقُبْحِ مَا أَتَى بِهِ أَهْلُهُ (صـــ: ٧٦/ح: ١٥٠)،

كلاهما (ابن أبي الدنيا والخرائطي) عن أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيِّ ...

والطبراني في «المعجم الصغير»: (٩٨/٢/ح: ٨٥٣)، من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيِّ ...

وقال: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا ابْنُ أَبِي رَوَّادٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ».

والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٧/٢٤٥/ح: ٧٣٩٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْعَلَّافُ ...

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ».

وابن عدي في «الكامل»: (٦/٤٩٦)، قال: حَدَّثَنَا ابن عَبد الكريم، حَدَّثَنا إسحاق بن وهب العلاف،

وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٨/١٩٧)، من طريق إِسْحَاق بْنِ وَهْبٍ ...

وقال أبو نعيم: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ نَافِعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ».

ثلاثتهم (يَحْيَى بْنُ مُوسَى، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ، وإِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْعَلَّافُ)، عن عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ هَارُونَ أَبي هِشَامٍ الْغَسَّانِيِّ به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- يَحْيَى بْنُ مُوسَى: هو يحيى بْنُ مُوسَى بن عبد ربه بن سالم الحُدَّاني، أبو زكرياء الْبَلْخِيُّ السَّخْتِيَانِي «خت». ثقة. تقدم في حديث رقم: ٣ .

٢- عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونَ الغَسَّانِيُّ: هو عبد الرحيم بن هارون الغساني، أبو هشام الواسطي سكن بغداد. روى عن عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ، وإسماعيل بن مسلم المكي، وشعبة، وغيرهم. وروى عنه يحيى بن موسى «خت»، وعبد بن حميد، وعبيد بن مهدي، وغيرهم. قال أبو حاتم: مجهول لا أعرفه. واستنكر ابن عدي حديثه هذا، وقال: وله غير ما ذكرت، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، وإنما ذكرته لأحاديث رواها مناكير عن قوم ثقات.

وقال الترمذي لما أخرجه «حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، تفرد به عبد الرحيم». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يعتبر بحديثه إذا حَدَّثَ عن الثقات من كتابه، فإن فيما حَدَّثَ من حفظه بعض المناكير. وقال الدارقطني: متروك الحديث يكذب. مات بعد المئتين[١]. **وخلاصة حاله** أنه ضعيف، انفرد الدارقطني بوصفه بالكذب والترك.

٣- عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ: هو عبد العزيز بن أبي رَوَّاد. ثقة عابد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء، توفي بمكة سنة ١٥٩هـ[٢].

٤- نَافِعٌ: هو نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله الفقيه المدني. تابعي ثقة ثبت فقيه مشهور. تقدم في حديث رقم: ٤ .

٥- ابْنُ عُمَرَ: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل تقدم في حديث رقم: ٤ .

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال عبد الرحيم بن هارون الغساني، أبي هشام الواسطي، ويُسَلَّم للإمام الترمذي بحكمه بتفرد عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ هَارُونَ برواية هذا الحديث، وقد تابعه على هذا الحكم الإمام أبو القاسم الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني بتفرد عبد الرحيم برواية هذا الحديث، وقد عَدَّ الإمام ابن عدي هذا الحديث من مناكيره.

---

(١) «الجرح والتعديل»: (١٦٠٤/٣٤٠/٥)، و«الكامل»: (١٤٢١/٤٩٥/٦)، و«الكاشف»: (٣٣٦٠/٦٥١/١)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٠٣٩/٦٠٧/٢)، و«التهذيب»: (٦٠٧/٣٠٨/٦)، و«التقريب»: (ص: ٣٥٤/برقم: ٤٠٦٠).

(٢) «الجرح والتعديل»: (١٨٣٠/٣٩٤/٥)، و«المجروحين»: (١٣٦/٢)، و«الكامل»: (١٤٢٩/٢٩٠/٥)، و«المغني»: (٣٧٣٤/٣٩٧/٢)، و«التهذيب»: (٦٥٣/٣٠١/٦)، و«التقريب»: (ص: ٣٥٧/برقم: ٤٠٩٦).

الحديث العاشر:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الإيمان، بَاب: مَا جَاءَ أَنَّ الإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا (٥/١٨/ح: ٢٦٢٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «إِنَّ الإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَأَبُو الأَحْوَصِ اسْمُهُ: عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ الجُشَمِيُّ. تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصٌ».

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «العلل الكبير»، كتاب: الإيمان، باب: مَا جَاءَ أَنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا (صـــ: ٣٣٨/برقم: ٦٢٨)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ به بلفظه.

وقال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

والبزار في «مسنده»: (٥/٤٣٣/ح: ٢٠٦٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ،

وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كتاب: الزُّهْدِ باب: مَا ذُكِرَ عَنْ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وسلم فِي الزُّهْدِ (٧/٨٣/ح: ٣٤٣٦٦).

وعن ابن أبي شيبة أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «زوائده على المسند»: (٦/٣٢٥/ح: ٣٧٨٤)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: (٨/٣٨٨/ح: ٤٩٧٥)، وابن وضاح في «البدع»، بَابٌ: فِي نَقْضِ عُرَى الْإِسْلَامِ وَدَفْنِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ الْبِدَعِ (٢/١٢٥/ح: ١٧٠).

وابن ماجه في «سننه»، كتاب: الفتن، بَابُ بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا (٢/١٣٢٠/ح: ٣٩٨٨)، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ...

والدارمي في «سننه»، كتاب: الطهارة، بَابُ: إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا (٣/١٨١٣/ح: ٢٧٩٧)، قال: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ ...

والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٠/٩٩/ح: ١٠٠٨١)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ...

والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، باب: بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام من قوله: «إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء» (٢/١٦٩/ح: ٦٨٦)، قال: حدثنا فهد، حدثنا عمر بن حفص بن غياث ...

والطحاوي أيضًا في (٢/١٦٩/ح: ٦٨٦)، قال: حدثنا فهد، حدثنا يوسف بن منازل الكوفي ...

والبيهقي في «الزهد الكبير»، فَصْلٌ: فِي الْعُزْلَةِ وَالْخُمُولِ (صـ: ١١٧/برقم: ٢٠٦)، من طريق سَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيِّ ...

ثمانيتهم (أَبُو كُرَيْبٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، وابن أبي شيبة، وسُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، وزَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، وعمر بن حفص بن غياث، ويوسف بن منازل الكوفي، وأَبُو مَسْعُودٍ سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ)، عن حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ به بمثله، وبزيادة في آخره: «قِيلَ: وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: «النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ».

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- أَبُو كُرَيْبٍ: هو محمد بن العلاء بن كُرَيْبٍ الهَمْدَانِيِّ، أبو كُرَيْبٍ الكوفي الحافظ. ثقة حافظ، توفي سنة ٢٤٨هـ، وهو ابن ٨٧ سنة[١].

(١) «الجرح والتعديل»: (٨/٥٢/٢٣٩)، و«الثقات»: (٩/١٠٥/١٥٤٣٥)، و«تاريخ الإسلام»: (١٨/٤٥٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/٣٤٣/٦٣٦) و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٠٠ برقم: ٦٢٠٤).

٢- حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: هو حفص بن غِيَاثِ بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة النخعي، أبو عمر الكوفيُّ. روى عن سليمان التيمي، والأعمش، والثوري، وغيرهم. وروى عنه أحمد، وابن معين، وأَبُو كُرَيْبٍ، وغيرهم. قال ابن معين، والنسائي، وابن خراش: ثقة. وقال في موضع آخر: صاحب حديث له معرفة. وقال العجلي: ثقة مأمون فقيه. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت إذا حَدَّثَ من كتابه، ويُتَقَى بعض حفظه. وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضي؛ فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا. وقال داود بن رشيد: كثير الغلط. وقال أحمد: كان يدلس. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً، كثير الحديث، يُدَلِّسُ. وقال أبو داود: كان حفص بآخره دخله نسيان، وكان يحفظ، وذكر أن له بعض ما يُنْكَر عليه. وذكر أحمد، وابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة أنه تفرد برواية، واستنكروها عليه، ووَهَّمُوه فيها. وقال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلًا في الآخر. وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب التدليس. تُوفِيَ سنة ١٩٤هـ[(١)].

وخلاصة حاله أنه ثقة ثبت فقيه كثير الحديث، له أوهام قليلة، وتغير حفظه قليلًا في آخره، وتدليسه لا يضر؛ لقلته، ومثل هذا الراوي قد احتمل الأئمة تدليسه.

٣- الأَعْمَشُ: هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش. ثقة ثبت حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس. وذكره ابن

(١) «الطبقات الكبرى»: (٣٨٩/٦)، و«معرفة الثقات»: (٣٣١/٣١٠/١)، و«الجرح والتعديل»: (٨٠٣/١٨٥/٣)، و«الثقات»: (٧٣٦٤/٢٠٠/٦)، «تاريخ بغداد»: (٤٣١٣/١٨٨/٨)، و«الكاشف»: (١١٥٦/٣٤٣/١)، «العبر»: (٢٤٤/١)، و«المختلطين»: (ص: ٢٤/برقم: ١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٢٥/٣٥٧/٢)، و«التقريب»: (ص: ١٧٣/برقم: ١٤٣٠)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٢٠/برقم: ٨).

حجر في المرتبة الثانية من «طبقات المدلسين»، تُوفِيَ سنة ١٤٧هـ، وهو ابن ٨٨ سنة[١].

٤- أَبو إِسْحَاقَ: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد. ويقال: علي. ويقال: ابن أبي شعيرة، أبو إسحاق السبيعي الكوفي. ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة مدلس. وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة ممن يُعَدُّ تدليسهم قادحًا. تُوفِيَ سنة ١٢٦هـ[٢].

٥- أَبو الأَحْوَصِ: هو عوف بن مالك بن نضلة الكوفي، أبو الأحوص الْجُشَمِيُّ. تابعي ثقة[٣].

٦- عَبْدُ اللَّهِ: هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بن غافل بْن حبيب الْهُذَلِيّ أَبُو عبد الرَّحْمَن الْكُوفِي، صحابي جليل، أحد السَّابِقين الْأَوَّلين إلى الإسلام رضي الله عنه[٤].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ لما تقدم في دراسة إسناده.

وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الإيمان، باب: بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامِ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا، وَأَنَّهُ يَأْرِزُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ (١/١٣٠/ح: ١٤٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَابْنُ أَبِي

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٦٣٠/١٤٦/٤)، و«الكاشف»: (٢١٣٢/٤٦٤/١)، و«التبيين لأسماء المدلسين»: (ص: ١٠٥/برقم: ٣٣)، و«تهذيب التهذيب»:(٣٨٦/١٩٥/٤)، و«التقريب»: (ص: ٢٥٤/برقم:٢٦١٥).

(٢) «الجرح والتعديل»: (١٣٤٧/٢٤٢/٦)، و«الكاشف»: (٤١٨٥/٨٢/٢)، و«الكواكب النيرات»: (ص: ٣٤١/برقم: ٤١)، و«التهذيب»: (١٠٠/٥٦/٨)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٤٢)، و«التقريب»: (ص: ٤٢٣/برقم: ٥٠٦٥).

(٣) «معرفة الثقات»: (١٤٤٩/١٩٦/٢)، و«الثقات»: (٤٨١٢/٢٧٤/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٦/١٥٠/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٣٣/برقم: ٥٢١٨).

(٤) «الإصابة»: (٤٩٧٠/١٩٨/٤)، و«الخلاصة»: (ص: ٢١٤).

عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**».

النظر في التفرد:

يظهر لنا من التخريج صحة كلام الإمام الترمذي، وأنه قد تفرد حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ ابن مسعود رضي الله عنه، وقد قال الإمام البخاري – رحمه الله – بالتفرد أيضًا، وحكم الترمذي على الحديث بأنه حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وحكم عليه الإمام البخاري بأنه حديث حسن.

الحديث الحادي عشر:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: القراءات، بَاب: فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ (٥/١٨٦/ح: ٢٩٢٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَرَأَ: {أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنَ بِالعَيْنِ}. قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ. قال الترمذي: «وَأَبُو عَلِيِّ بْنُ يَزِيدَ هُوَ: أَخُو يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، قَالَ مُحَمَّدٌ: «تَفَرَّدَ ابْنُ المُبَارَكِ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، وَهَكَذَا قَرَأَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالعَيْنُ بِالعَيْنِ، اتِّبَاعًا لِهَذَا الحَدِيثِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث يرويه الزهري، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه موصولًا.

الوجه الثاني: الزهري، عن النبي (ﷺ) مرسلًا.

تخريج الوجه الأول (الموصول):

أخرجه الترمذي في «العلل الكبير»، كتاب: القراءات (صـــ: ٣٤٨/برقم: ٦٤٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ به بلفظه.

وقال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ».

وأبو داود في «سننه»، كِتَاب: الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ (٣٢/٤/ح: ٣٩٧٦)، قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ...

وأبو داود أيضًا في «سننه»، كِتَاب: الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ (٣٢/٤/ح: ٣٩٧٧)، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبِي ...

وأحمد في «مسنده»: (٤٥٤/٢٠/ح: ١٣٢٤٩)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ...

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: (٢٦٢/٦/ح: ٣٥٦٦)، وابن أبي عاصم في «الديات»، بَابُ: مَا حُفِظَ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) مِنْ قِرَاءَةِ: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} [المائدة: ٤٥] (صـــ: ٢٧)، قالا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ...

والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٥٥/١/ح: ١٥٣)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ بْنِ حَيَّانَ، نا يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ الْكُوفِيُّ ...

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا أَبُو عَلِيِّ بْنُ يَزِيدَ، وَلَا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ إِلَّا يُونُسُ، تَفَرَّدَ بِهِ: ابْنُ الْمُبَارَكِ».

والحاكم في «المستدرك»، كتاب: التفسير، من كتاب قراءات النبي (ﷺ) مما لم يخرجاه وقد صح سنده (٢٥٧/٢/ح: ٢٩٢٧)، قال: حدثنا علي بن حمشاذ العدل، ثنا الحسن بن عبد الصمد، ثنا عبدان بن عثمان ...

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

سبعتهم (أَبُو كُرَيْبٍ، وعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وعلي بن نصر، ويَحْيَى بْنُ آدَمَ، وأَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ويُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ الْكُوفِيُّ، وعبدان بن عثمان)، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ به بنحوه.

تخريج الوجه الثاني (المرسل):

ذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث» معلقًا (٤/٦٧٨/مسألة: ١٧٣٠)، وقال: قال أبي: يرويه عُقَيل، عن الزُّهري، عن النبيِّ (ﷺ)، مُرسَلًا.

دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- أَبُو كُرَيْبٍ: هو محمد بن العلاء بن كُرَيْبٍ الهَمْدَانِيٌّ، أبو كُرَيْبٍ الكوفي الحافظ. ثقة حافظ. تقدم في ح: ١٠ .

٢- ابْنُ الْمُبَارَكِ: هو عبد الله بن المبارك بن واضح الْحَنْظَلِيُّ التَّمِيمِيُّ، أبو عبد الرحمن الْمَرْوَزِيُّ، روى عن الثوري، وشعبة، ومالك، وغيرهم. وروى عنه سويد بن نصر، ومَعْمَرُ بن راشد، وبَقِيَّةُ بن الوليد، وغيرهم. قال ابن سعد، وابن حبان، والعجلي، والخليلي: ثقة. وقال المزي: أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام. وقال الذهبي: شيخ خراسان. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جُمِعَت فيه خصال الخير، تُوفِيَ سنة ١٨١هـ، وله ٦٣ سنة[1].

وخلاصة حاله أنه أحد الأئمة ثقة ثبت فقيه عالم فاضل.

---

(١) «الطبقات الكبرى»: (٧/٣٧٢)، و«معرفة الثقات»: (٢/٥٤/٩٥٩)، و«الثقات»: (٧/٧/٨٧٦٧)، «الإرشاد»: (١/٢٧٢/١٢٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/٣٣٤/٦٥٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٢٠/برقم: ٣٥٧٠).

٣- يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ: هو يونس بن يزيد بن أَبي النجاد، ويُقال: بْن مشكان بْن أَبي النجاد الأيلي، أَبُو يزيد القرشي، مولى معاوية بْن أَبي سفيان، وهو أخو أَبِي علي بْن يزيد. ثقة ثبت حافظ إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وروايته هنا ليست عنه، توفي سنة: ١٥٩هـ[(١)].

٤- أَبو عَلِيٍّ بْنُ يَزِيدَ: أبو علي بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أخو يونس. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: مجهول[(٢)].

٥- الزُّهْرِيُّ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب القُرشِي الزُّهْرِي الفقيه، أبو بكر الحافظ المدنيُّ، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز، والشام، ثقة حافظ فقيه متقن[(٣)].

٦- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله (ﷺ)، تُوفِيَ سنة ٩٣هـ، وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة[(٤)].

دراسة الوجه الثاني: السند المعلق في "علل ابن أبي حاتم":

١- عُقَيل: هو عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبو خالد الأموي، مولي عثمان بن عفان. روى عن الحسن البصري، والزهري، وغيرهما. وروى عنه ابنه إبراهيم، والليث بن سعد، وغيرهما. قال أحمد، وابن سعد، والنسائي: ثقة. وقال ابن معين: ثقة حجة. وقال في موضع آخر: أثبت من روي عن

---

(١) «معرفة الثقات»: (ص: ٤٨٨/برقم: ١٨٨٦)، و«الثقات»: (١١٨٨٧/٦٤٨/٧)، و«الكاشف»: (٦٤٨٠/٤٠٤/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٦٩/٤٥٠/١١)، و«التقريب»: (ص: ٦١٤/برقم: ٧٩١٩).

(٢) «الجرح والتعديل»: (١٩٧٦/٤٠٩/٩)، و«الثقات»: (١١٩٤٢/٦٥٨/٧)، و«الكاشف»: (٦٧٤٩/٤٤٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٨١٨/١٧٤/١٢)، و«التقريب»: (ص: ٦٥٩/برقم: ٨٢٦٣).

(٣) «الثقات»: (٥١٦٢/٣٤٩/٥)، و«الكاشف»: (٥١٥٢/٢١٧/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٣٤/٣٩٥/٩)، و«التقريب»: (ص: ٥٠٦/برقم: ٦٢٩٦).

(٤) «الطبقات الكبرى»: (١٧/٧)، و«الإصابة»: (٢٧٧/١٢٦/١)، و«الخلاصة»: (ص: ٤٠).

الزهري مالك، ثم معمر، ثم عقيل. وقال أبو زرعة: صدوق ثقة. وقال أبو حاتم: لابأس به، وقال العجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العقيلي: صدوق تفرد عن الزهري بأحاديث. وقال الذهبي: حافظ صاحب كتاب. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفي بمصر سنة ١٤٤هـ[1].

٢- الزُّهْرِيُّ: هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شِهَاب القُرَشِي الزُّهْرِي، أبو بكر المدنيُّ، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز، والشام، ثقة حافظ فقيه متقن. تقدم في الوجه الأول.

النظر والترجيح:

بالنظر في طرق الحديث، وأحوال الرواة المختلفين على الزهري يظهر لي رجحان الوجه الثاني (المرسل)؛ لكون راويه عن الزهري هو عقيل بن خالد الأموي، وهو ثقة ثبت، من أثبت أصحاب الزهري، وروايته هنا عنه، بينما روى الوجه الأول عن الزهري أبو علي بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي مجهول.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح:

ضعيف؛ للإرسال، كما تقدم في تخريجه ودراسته.

النظر في التفرد:

حكم الإمام الترمذي بتفرد عبد الله بْن المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وهو في هذا الحكم متابع للإمام البخاري، وكذا حكم الإمام أبو حاتم بأنه حديثٌ مُنكَرٌ، وقال: «وَلا أعلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ غَيْرَ ابنِ المُبارَك، وَأَبُو عليِّ بنُ يَزِيدَ

(١) «تاريخ دمشق»: (٤٧٤٠/٣٦/٤١)، و«تذكرة الحفاظ»: (١٥٥/١٢١/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٢٣/٢٢٢/٩)، و«الوافي بالوفيات»: (٦٤/٢٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦٨/٢٢٨/٧)، و«التقريب»: (ص: ٣٩٦/برقم: ٤٦٦٥).

مجهولٌ»[1]، والتخريج والدراسة يثبتان صحة هذا الحكم من هؤلاء الأئمة الكبار.

الحديث الثاني عشر:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: تفسير القرآن، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ (٢٧٨/٥/ح: ٣٠٩٦)، قال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ (ﷺ) ونَحْنُ فِي الغَارِ: لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَنْظُرُ إِلَى قَدَمَيْهِ لَأَبْصَرَنَا تَحْتَ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللَّهُ ثَالِثُهُمَا». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ تَفَرَّدَ بِهِ». وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هَمَّامٍ، نَحْوَ هَذَا».

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في «مسنده»: (١٨٩/١/ح: ١١)،

وابن أبي شيبة في «مصنفه»، كِتَابُ: الْفَضَائِلِ، باب: مَا ذُكِرَ فِي أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه (٣٤٨/٦/ح: ٣١٩٢٩)،

وابن أبي شيبة أيضًا في «مصنفه»، كتاب: المغازي، باب: مَا قَالُوا فِي مُهَاجَرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَقُدُومِ مَنْ قَدِمَ (٣٤٥/٧/ح: ٣٦٦١٣)،

كلاهما (أحمد، وابن أبي شيبة)، قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ ...

وعن ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»، بَابُ: مَا ذُكِرَ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه (٥٧٦/٢/ح: ١٢٢٥).

والبزار في «مسنده»: (١٩٣/١)،

(١) «علل ابن أبي حاتم»: (٦٧٨/٤/مسألة: ١٧٣٠).

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: (١/٦٨/ح: ٦٦)،

وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: التاريخ، بَابُ: بَدْءِ الْخَلْقِ، ذِكْرُ مَا خَاطَبَ الصِّدِّيقُ الْمُصْطَفَى (ﷺ) وَهُمَا فِي الْغَارِ (١٤/١٨١/ح: ٦٢٧٨)،

والفاكهي في «أخبار مكة»: (٤/٥١/ح: ٢٤١٣)،

أربعتهم (البزار، وأبو يعلى، وابن حبان، والفاكهي) من طرقٍ عن عَفَّانَ ...

والبخاري في «صحيحه»، كتاب: أصحاب النبي (ﷺ)، باب: مناقب المهاجرين وفضلهم (٥/٤/ح: ٣٦٥٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ ...

والبخاري في «صحيحه»، كتاب: مناقب الأنصار، بَابُ: هِجْرَةِ النَّبِيِّ (ﷺ) وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ (٥/٦٥/ح: ٣٩٢٢)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ...

وعبد بن حميد في «مسنده» – كما في المنتخب منه – (صـــ: ٣٠/ح: ٢)، قال: أَخْبَرَنِي حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ

والبخاري في «صحيحه»، كِتَابُ: تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ: قَوْلِهِ: {ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: ٤٠] (٦/٦٦/ح: ٤٦٦٣)،

ومسلم في «صحيحه»، كتاب: فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابُ: مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه (٤/١٨٥٤/ح: ٢٣٨١)،

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: (١/٦٨/ح: ٦٧)،

وابن الأعرابي في «معجمه»: (٣/٩٩٧/ح: ٢١٢٦)،

أربعتهم (البخاري ومسلم، وأبو يعلى، وابن الأعرابي) من طريق حَبَّانَ بْنِ هِلَالٍ ...

والبزار في «مسنده»: (١/٩٦/ح: ٣٦)،

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/١٨/ح: ٤٨)،

كلاهما (البزار، والدولابي) من طريق حَبَّانَ بْنِ هِلَالٍ وَعَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ ...

سنتهم (زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ البَغْدَادِيُّ، وأحمد، وابن أبي شيبة، ومُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، ومُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ)، عن هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى به بمثله.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ: هو زياد بن أيوب بن زياد البَغْدَادِيُّ، أبو هاشم الطوسي «دَلُّويه». ثقة حافظ متقن، يُلقَّب بـ «شعبة الصغير»، توفي سنة: ٢٥٢هـ، وله ٨٦ سنة[(١)].

٢- عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: هو عفان بن مسلم بن عبد الله الصَّفَّار، أبو عثمان البصري: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ٢١٩هـ[(٢)].

٣- هَمَّامٌ: هو همام بن يحيى بن دينار الأزدي العَوْذي، أبو عبد الله. ويقال أبو بكر البصري. روى عن عطاء بن أبي رباح، وزيد بن أسلم، وقتادة، وغيرهم. وروى عنه الثوري، وابن المبارك، وابن عُلَيَّةَ، وغيرهم. قال يزيد بن هارون: كان همام قويًّا في الحديث. وقال أحمد: همام ثبت في كل المشائخ. وقال أحمد أيضًا، والعجلي، والحاكم: ثقة. وقال ابن معين: ثقة صالح. وقال ابن المبارك: همام ثبت في قتادة. وقال ابن المديني: ثقة ثبت. وقال يزيد بن زريع: همام حفظه رديء، وكتابه صالح. وقال ابن سعد: كان ثقة ربما غلط في الحديث. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو

(١) «الجرح والتعديل»: (٣/٥٢٥/٢٣٧٣)، و«الثقات»: (٨/٢٤٩/١٣٢٧١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/١٢٠/٤١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/٣٥٥/٦٥٤)، و«التقريب»: (ص: ٢١٨/برقم: ٢٠٥٦).

(٢) «الثقات»: (١/٣٨٤/٥٤٦)، و«التهذيب»: (٧/٢٠٥/٤٢٤)، و«التقريب»: (ص: ٣٩٣ برقم: ٤٦٢٥).

حاتم: ثقة صدوق، في حفظه شيء. وذكر ابن عدي سبب نقمة يحيى عليه، وعزى ذلك للإمام أحمد قال: شهد يحيى بن سعيد في حداثته شهادة فلم يُعَدِّلْهُ همام فنقم عليه، وقال ابن عدي: وهمام أشهد وأصدق من أن يُذْكَر له حديث، وأحاديثه مستقيمه عن قتادة. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن مهدي: ظلم يحيى بنُ سعيد همامَ بنَ يحيى؛ لم يكن له به علم ولا مجالسة. وقال الساجي: صدوق سيء الحفظ، ما حَدَّثَ من كتابه فهو صالح، وما حَدَّثَ من حفظه فليس بشيء. وقال الذهبي: ثقة مشهور. وقال أيضًا: ثقة من رجال «الصحيحين». وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، تُوفِيَ سنة ١٦٤هـ[(١)].

وخلاصة حاله أنه ثقة ربما وهم، كما قال الحافظ – رحمه الله.

٤- ثَابِتٌ: هو ثابت بن أسلم البُنَانِيُّ[(٢)]، أبو محمد البصري. ثقة عابد ثبت مأمون. تُوفِيَ سنة ١٢٣هـ، وله ٨٦ سنة[(٣)].

٥- أَنَسٌ: هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، صحابي جليل. تقدم في ح: ١١,

٦- أَبو بَكْرٍ: هو الصحابي الجليل عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن يتم بن مرة التيمي، أبو بكر بن أبي قحافة الصديق

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٤٥٧/١٠٧/٩)، و«الثقات»: (١١٥٩٨/٥٨٦/٧)، و«الكامل»: (٢٠٤٧/١٢٩/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠٨/٦٠/١١)، و«التقريب»: (ص: ٥٧٤/برقم: ٧٣١٩).

(٢) الْبُنَانِيُّ: بِضَم الْبَاء الْمُوَحدَة وَالنُّون الْمَفْتُوحَة - هَذِه النِّسْبَة إِلَى بنانة وَهُوَ بنانة بن سعد بن لؤَي بن غَالب وَصَارَت بنانة محلّة بِالْبَصْرَةِ لنزول هَذِه الْقَبِيلَة بهَا. ينظر: «الأنساب»: (٣٢٩/٢)، و«اللباب»: (١٧٨/١).

(٣) «الطبقات الكبرى»: (٢٣٢/٧)، و«الجرح والتعديل»: (١٨٠٥/٤٤٩/٢)، و«تاريخ أسماء الثقات»: (ص: ٥٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/٣/٢)، و«التقريب»: (ص: ١٣٢/برقم: ٨١٠).

الأكبر، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات في جمادي الاولى سنة ١٣هـ وله ثلاث وستون سنة[١].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

صحيح؛ ولا يعني تفرد همام كون الحديث معلولًا، وإنما يعني أنه لم يرو هذا الحديث سواه، ويدل على هذا قول الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. إِنَّمَا يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ تَفَرَّدَ بِهِ»، وقول الإمام البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهَمَّامٌ ثِقَةٌ، وَالْإِسْنَادُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ»، وقال في موضع آخر: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) إِلا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، ولا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ، ولا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ ثَابِتٍ إِلا هَمَّامٌ وَحْدَهُ، وَهَمَّامٌ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ، وَجَعَلُوهُ فِي عِدَادِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِمْ».

علاوة على ما تقدم فقد أخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، كلاهما من طريق همام بن يحيى العوذي، كما تقدم في التخريج.

النظر في التفرد:

من خلال التخريج والدراسة يظهر صحة حكم الإمام الترمذي بتفرد همام بن يحيى العوذي، عن ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عن أبي بَكْرٍ رضي الله عنهما، ووافقه على هذا الحكم الإمام البزار أيضًا في «مسنده».

الحديث الثالث عشر:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: تفسير القرآن، بَاب: وَمِنْ سُورَةِ المُدَّثِّرِ (٥/٤٣٠/ح: ٣٣٢٨)، قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ البَزَّارُ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، أَخْبَرَنَا سُهَيْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ القُطَعِيُّ، وَهُوَ أَخُو حَزْمِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ القُطَعِيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ

(١) «الإصابة»: (٤/١٦٩/٤٨٢٠)، و«الخلاصة»: (ص: ٢٠٦).

الآيَةَ: {هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ المَغْفِرَةِ}[1]، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَهْلٌ أَنْ أُتَّقَى، فَمَنْ اتَّقَانِي فَلَمْ يَجْعَلْ مَعِي إِلَهًا، فَأَنَا أَهْلٌ أَنْ أَغْفِرَ لَهُ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَسُهَيْلٌ لَيْسَ بِالقَوِيِّ فِي الحَدِيثِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ سُهَيْلٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ثَابِتٍ».

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد في «مسنده»: (١٩/٤٣٠/ح: ١٢٤٤٢)، قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ...

وأحمد في «مسنده»: (٢١/١٧٨/ح: ١٣٥٤٨)، قال: حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ...

والحاكم في «المستدرك»، كتاب: التفسير، تفسير سورة المدثر (٢/٥٥٢/ح: ٣٨٧٦)، من طريق سريج بن النعمان ... وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

والبيهقي في «الزهد الكبير»، فَصْلٌ: فِي قِصَرِ الْأَمَلِ وَالْمُبَادَرَةِ بِالْعَمَلِ قَبْلَ بُلُوغِ الْأَجَلِ (صـــ: ٣٤٩/ح: ٩٥٨). وقال البيهقي: «تَفَرَّدَ بِهِ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ الْقُطَعِيُّ».

وابن ماجه في «سننه»، كتاب: الزهد، بَابُ مَا يُرْجَى مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٢/١٤٣٧/ح: ٤٢٩٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ...

وابن أبي عاصم في «السنة»، بَابٌ: فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَإِنَّ لِلَّهِ فِيهِ خِيَارًا وَمَشِيئَةً (٢/٤٦٩/ح: ٩٦٩)، قال: ثنا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ...

وأبو يعلى في «مسنده»: (٦/٦٦/ح: ٣٣١٧)، قال: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَبِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ ...

---

(١) [المدثر: ٥٦].

والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٨/٢٤٠/ح: ٨٥١٥)،

وابن عدي في «الكامل»، ترجمة سهيل بن أبي حزم (٤/٥٢٦)،

كلاهما (الطبراني، وابن عدي) من طريق هُدْبَةَ

والدارمي في «سننه»، كتاب: الرقائق، بَابُ: فِي تَقْوَى اللَّهِ (٣/١٧٩١/ح: ٢٧٦٦)، قال: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سَلْمِ بْنِ قُتَيْبَةَ ...

والنسائي في «السنن الكبرى»، كِتَابُ: التَّفْسِيرِ باب: قَوْلُهُ تَعَالَى: **{هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ}** [المدثر: ٥٦] (١٠/٣١٧/ح: ١١٥٦٦)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنِ الْمُعَافَى وَهُوَ ابْنُ عِمْرَانَ ...

والعقيلي في «الضعفاء الكبير»، ترجمة: سهيل بن أبي حزم (٢/١٥٤)، قال: حدثنا محمد بن أحمد الأنطاكي، حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع ...

وقال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يُعْرَفُ إلا به».

سبعتهم (زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وسُرَيْج بن النعمان، وهُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَبِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ، وسَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، والْمُعَافَى بْنُ عِمْرَانَ، ومحمد بن عيسى بن الطباع)، عن سُهَيْلِ بْنِ أبي حزم الْقُطَعِيِّ به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- الحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ البَزَّارُ: هو الْحَسَنُ بنُ الصَّبَّاحِ بن مُحَمَّد البزار، أبو علي الواسطي، ثم البغدادي. ثقة عابد فاضل، ربما وهم، احتج به البخاري[١].

(١) «بحر الدم»: (صـ: ١٩٥/٤١)، و«الجرح والتعديل»: (٣/٧١/١٩)، و«الثقات»: (٨/١٢٨٣٢/١٧٦)، و«السير»: (١٢/٦٩/١٩٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/٢٥٢ /٥١٨)، و«التقريب»: (صـ: ١٦١/برقم: ١٢٥١).

٢- زَيْدُ بْنُ حُبَاب: هو زيد بن الحباب بن الريان. ويقال: رومان التميمي، أبو الحسين الْعُكْلِيِّ الكوفي. ثقة يخطئ في حديث الثوري، وروايته هنا ليست عنه. تقدم في ح: ٦.

٣- سُهَيْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ القُطَعِيُّ(١)، وَهُوَ أَخُو حَزْمِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ القُطَعِيُّ: هو سُهَيْلُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ - واسمه مهران - ويقال: عبد الله ــ الْقُطَعِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ ثَابِتٍ البناني، وَمَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وغيرهما. وروى عنه ابن المبارك، وسَالِمُ بْنُ نُوحٍ العطار، وغيرهما. قال العجلي: ثقة. وقال أحمد: له عن ثابت أحاديث منكرة. وقال في موضع آخر: ما أرى به بأسًا. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، يتكلمون فيه. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي عندهم. وقال في موضع ثالث: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به، وأخوه حزم أتقن منه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: ينْفَرد عَن الثِّقَات بما لا يشبه حَدِيث الأثبات. وَقَالَ ابْن عدي: ومِقْدَار مَا يروي من الحَدِيث إِفْرَادَاتٌ ينْفَرد بهَا عَمَّن يَرْوِيهَا عَنهُ. وقال ابن حجر: ضعيف(٢).

وخلاصة حاله أنه ضعيف من جهة ضبطه، له عن ثابت أحاديث منكرة كما قال أحمد، وروايته هنا عنه، وما تقدم من توثيق العجلي فيمكن حمله على صدقه وعدالته، إضافة إلى أنه مُعَارَضٌ بتضعيف أكثر النقاد.

٤- ثَابِتٌ: هو ثابت بن أسلم البُنَانِيُّ، أبو محمد البصري. ثقة ثبت. تقدم في ح: ١٢.

---

(١) بِضَم الْقَاف، وَفتح الطَّاء وَبعدهَا عين مُهْملَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى قطيعة وَهُوَ بطن من زبيد وزبيد من مذْحج وَهُوَ قطيعة بن عبس بن فَزَارَة بن ذبيان. «الأنساب»: (١٠/٤٥٦)، و«اللباب»: (٣/٤٥).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٤/٢٤٧/١٠٦٤)، و«الكامل»: (٤/٥٢٦/٨٦٧)، و«المجروحين»: (١/٣٥٣/٤٥٧)، و«التهذيب»: (٤/٢٦١/٤)، و«التقريب»: (ص: ٢٥٩/برقم: ٢٦٧٢).

٥- أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: هو أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل. تقدم في ح: ١١.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال سُهَيْل بْن عَبْدِ اللَّهِ القُطَعِيّ، ضعيف من جهة ضبطه، له عن ثابت أحاديث منكرة كما قال الإمام أحمد، وروايته هنا عن ثابت.

النظر في التفرد:

من خلال التخريج يظهر صحة حكم الترمذي بتفرد سهيل بن عبد الله القطعي، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وحكم الإمام البيهقي بتفرد سهيل أيضًا، وكذا ذكر العقيلي أن سهيلًا لا يُتَابَع عليه، ولا يُعْرَفُ هذا الحديث إلا به، وسهيل لا يحتمل من مثله هذا التفرد؛ لضعفه من جهة ضبطه، وأنه يروي مناكير عن ثابت، وروايته هنا عنه.

الحديث الرابع عشر:

أخرج الترمذي في «جامعه»، كِتَاب: الدعوات، بَاب: مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الأَيْدِي عِنْدَ الدُّعَاءِ (٥/٤٦٣/ح: ٣٣٨٦)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ عِيسَى الجُهَنِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الجُمَحِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحُطَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لا نَعْرِفُهُ إِلا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ قَلِيلُ الحَدِيثِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ النَّاسُ ...».

تخريج الحديث:

أخرجه البزار في «مسنده»: (١/٢٤٣/ح: ١٢٩)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ حَنْظَلَةَ: حَمَّادُ بْنُ عِيسَى، وَهُوَ لَيِّنُ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا ضَعُفَ حَدِيثُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ نَجِدْ بُدًّا مِنْ إِخْرَاجِهِ؛ إِذْ كَانَ لَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، أَوْ مِنْ وَجْهٍ دُونَهُ».

وعبد بن حميد في «مسنده» - كما في المنتخب منه - (صـ: ٤٤/برقم: ٣٩).

والطبراني في «الدعاء»: (صـ: ٨٧/برقم: ٢١٢)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ ...

والطبراني أيضًا في «المعجم الأوسط» (٧/١٢٤/ح: ٧٠٥٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَهْلٍ الْعَسْكَرِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْعَيْشِيُّ ...

وقال الطبراني: «لا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عُمَرَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: حَمَّادُ بْنُ عِيسَى الْجُهَنِيُّ».

والحاكم في «المستدرك»، كتاب: الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح، والذكر (١/٧١٩/ح: ١٩٦٧)، قال: أخبرني أبو الحسن محمد بن الحسن، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية، ثنا نصر بن علي، ومحمد بن موسى الخرشي ...

ستتهم (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وعبد بن حميد، والْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، ومُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْعَيْشِيُّ، ونصر بن علي، ومحمد بن موسى الخرشي)، عن حَمَّادِ بْنِ عِيسَى الْجُهَنِيِّ به بنحوه.

دراسة إسناد الترمذي في "جامعه":

١- أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: هو مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى بن عبيد العَنَزِي، أبو موسي البصري المعروف بالزَّمِن. ثقة ثبت، تُوفِيَ في ذي القعدة سنة ٢٥١ هـ[(١)].

١م – وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني. ثقة حافظ مصنف، أحد أئمة الجرح والتعديل، تُوفِيَ سنة ٢٥٩ هـ[(٢)].

٢- حَمَّادُ بْنُ عِيسَى الجُهَنِيُّ: هو حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني البصري الواسطي. روى عن ابن جريج، والثوري، وحنظلة بن أبي سفيان، وغيرهم. وروى عنه الحسن بن علي الحلواني، وعبد بن حميد، وأبو موسى البصري، وغيرهم. قال ابن معين: شيخ صالح. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال أبو داود: ضعيف، روى أحاديث مناكير. وقال الحاكم، وأبو سعيد النقاش: يروي عن ابن جريج، وجعفر الصادق أحاديث موضوعة، وضَعَّفَهُ الدارقطني. وقال ابن حبان: يروي عن ابن جريج، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أشياء مقلوبة، يتخايل إلى من هذا الشأن صناعته أنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن ماكولا: ضَعَّفُوا أحاديثه، توفي سنة ٢٠٨هـ[(٣)].

وخلاصة حاله أنه ضعيف.

---

(١) «الجرح والتعديل»: (٤٠٩/٩٥/٨)، و«الثقات»: (١٥٤٧١/١١١/٩)، و«تاريخ بغداد»: (١٣٧١/٢٨٣/٣)، و«السير»: (٤٢/١٢٣/١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٩٨/٣٧٧/٩)، و«التقريب»: (ص: ٥٠٥/برقم: ٦٢٦٤).

(٢) «الثقات»: (١٢٣٣٧/٨١/٨)، و«ميزان الاعتدال»: (٢٥٧/٧٥/١)، و«الكاشف»: (٢٤/٢٢٧/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٣٢/١٥٨/١)، و«التقريب»: (ص: ٩٥/برقم: ٢٧٣).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٦٣٦/١٤٥/٣)، و«المجروحين»: (٢٤٥/٢٥٣/١)، و«ميزان الاعتدال»: (٢٢٦٣/٥٩٨/١)، و«تهذيب التهذيب»: (١٨/١٨/٣)، و«التقريب»: (ص: ١٧٨/برقم: ١٥٠٣).

٣- حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ الجُمَحِيُّ: هو حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي المكي. ثقة حجة ثبت[(١)].

٤- سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر المدني، أحد الفقهاء السبعة، ثقة ثبت عابد فاضل، توفي سنة ١٠٦ هـ[(٢)].

٥- أَبوه: هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل تقدم في حديث ٤.

٦- عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: هو الصحابي الجليل عمر بن الخطاب بن نفيل بن عدي بن كعب القرشي العدوي، أبو حفص المدني، أمير المؤمنين رضي الله عنه[(٣)].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد:

ضعيف؛ لحال حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني البصري.

النظر في التفرد:

من خلال التخريج يظهر صحة حكم الترمذي بتفرد حَمَّادِ بْنِ عِيسَى الجُهَنِيِّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الجُمَحِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، بهذا الحديث، وأنه لا يعرف هذا الحديث إلا من رواية حماد بن عيسى، وقد حكم الطبراني كذلك بتفرد حَمَّادِ، وحماد لا يحتمل من مثله هذا التفرد؛ لضعفه من جهة ضبطه، وأنه روى أحاديث مناكير، كما قال الإمام أبو داود.

---

(١) «الجرح والتعديل»: (١٠٧١/٢٤١/٣)، و«الثقات»: (٧٤٦٩/٢٢٥/٦)، و«الكامل»: (٥٣٧/٤٢٠/٢)، و«الكاشف»: (١٢٧٦/٣٥٨/١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٠/٥٣/٣)، و«التقريب»: (ص: ١٨٣/ برقم: ١٥٨٢).

(٢) «معرفة الثقات»: (٥٤١/٣٨٣/١)، و«الثقات»: (٣٠٢٧/٣٠٥/٤)، و«السير»: (١٧٦/٤٥٧/٤)، و«الكاشف»: (١٧٧٣/٤٢٢/١)، و«التقريب»: (ص: ٢٢٦/برقم: ٢١٧٦).

(٣) «أسد الغابة»: (٣٨٢٤/٦٤٢/٣)، و«الإصابة»: (٥٧٥٢/٤٨٤/٤)، و«الخلاصة» (ص: ٢٨٢).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة ولبنة قوية ومشاركة طيبة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية العرض الذي تناولت به الدراسة، سيما وأن هذه الدراسة في علم العلل.

وسأذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

١- اهتم أئمة النقد المتقدمون بدراسة الأحاديث التي تفرد بها رواتها، وهذا موجود في كتب السنن، فإننا نجد ذلك في سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وغيرهم.

٢- أطلق الإمام الترمذي التفرد على تفرد الثقة، وتفرد الصدوق، وتفرد الضعيف، مع عدم وجود مخالفة منهم لغيرهم من الثقات، وكذلك أطلق التفرد على ما تفرد به هؤلاء الرواة مع المخالفة.

٣- إن تفرد الراوي وعدم شهرة الحديث عند أئمة الحديث، قد يحكم عليه بأنه غير محفوظ، وأنه قرينة على خطأ الراوي في هذه الرواية التي تفرد بها، كما قد يحكم أئمة الحديث بحُسن أو صحة الحديث الذي تفرد به روايه، ويعتبرون الحديث معروفًا به، وأنه من حديثه.

٤- ظهر أن الروايات التي حكم عليها الإمام الترمذي بالتفرد لا توجد لها – في الغالب – متابعات تدفع هذا التفرد، وتقويه وتعضده، ووجدنا تفردات تفرد بها رواة لا يُحتَمَل تفردهم من الصدوقين والضعفاء بسبب ضعف ضبطهم، أو كونهم معروفين برواية المناكير، وأنهم لا يُتابَعون على رواياتهم.

٥- الحديث الذي حكم عليه الإمام الترمذي بالتفرد قد يكون صحيحًا، أو

حسنًا، وقد يكون منكرًا أو شاذًّا، أو معلولًا، فالتفرد ليس بالضرورة أن يكون وهمًا، وإنما يدل على الخطأ، ويُنَبِّه عليه، ومع ذلك فقد يكون التفرد حاصلًا، والحديث صحيح أو حسن.

٦- مصطلح «التفرد» كثير الإطلاق في كلام النقاد، وشائع الاستعمال في كلام الحفاظ، وهو – بلا شك – مؤثر في الحكم على الأحاديث والمرويات، وقد نال هذا المصطلح قسطًا كبيرًا من الاهتمام والمناقشات والاختلافات بين المُحدِّثين – قديمًا وحديثًا – لضبط تعريفه، وتحديد مفهومه، وتصور حقيقته، وذلك واضح في دواوين الحديث، وكتب العلل.

٧- قد يكون التفرد سببًا في الحكم على الراوي أو الرواية بالنكارة، وظهر من خلال الأحاديث محل الدراسة تفرد الراوي مع مخالفته للثقات – سواء كان ثقة، أو صدوقًا، أو ضعيفًا، وقد يحصل منه التفرد فقط مع عدم المخالفة، وقد يُحتَمَل منه التفرد، وقد لا يُحتَمَل من حاله التفرد، ولم يُعرْف ضبطه للحديث، وحفظه للرواية.

٨- الوقوف على سعة اطلاع الأئمة الحفاظ، ودقة نظرهم النقدي في مصنفاتهم الحديثية، وتنبيههم على ما تفرد به الرواة، وحكمهم على هذه المرويات بما يليق بحالها صحة أو حسنًا أو ضعفًا، ووصف الراوي المتفرد بما يليق بحاله جرحًا أو تعديلًا.

٩- استعمل الإمام الترمذي وصف التفرد على روايات تفرد بها أئمة كبار، مثل ابن المبارك، وهمام بن يحيى العوذي، وكذا روايات تفرد بها ثقة أو صدوق ولكنه له مناكير أو أفراد أو غرائب، وكذا روايات تفرد بها ضعفاء أو مجهولون.

١٠- إن التفرد ليس علة ولا يطعن في الرواية بنفسه، فكم من تفرد صحيح اتفق أئمة الحديث على قبوله، وكم من تفرد سلم من العلل والأوهام،

وكتب الصحاح والسنن مملوءة بتفردات صحيحة لا غبار عليها، فالتفرد في كثير من الأحيان يكون قرينة على خطأ الراوي ووهمه، وعدم ضبطه للحديث على ما رواه الثقات الأثبات.

١١- من معاني التفرد عند النقاد: ما لا يُتابَع عليه راويه، وما يكون مفتقرًا إلى متابعة بحسب ما ظهر للناقد الذي حكم عليه بالتفرد.

١٢- إن قضية التفرد من أهم القضايا الحديثية وأغمضها وأدقها؛ إذ قد يطرأ على التفرد حالات مختلفة ومتفاوتة في تأثير الحكم عليه، كما هو ظاهر من مواقف النقاد تجاهه؛ فليس حال الراوي ثقة أو ضعفًا هو مقياس القبول أو الرد للحديث في كل الحالات، وإنما لابد من مراعاة قرائن القبول أو الرد التي تدل على القبول أو الرد.

١٣- إن منهج الأئمة الحفاظ في التعامل مع الأحاديث التي تفرد بها رواتها، يشير إلى أن المشكلة – في منظورهم – ليست في الوصف بالتفرد فقط، وإنما لانضمام أمر آخر مع التفرد، كتفرد من لم يشتهر بالضبط والحفظ، أو كونه ليس معروفًا بأنه من مرويات هذا الراوي، ونحو ذلك؛ ومن ثَمَّ فإنهم يجعلون ذلك علة يُعِلُّون بها مثل هذه الأحاديث، ويحكمون بنكارتها وردها، وهذا الذي أميل إليه أنه لابد من النظر الجيد في الروايات التي تفرد بها أحد الرواة سواء كان تفردًا مطلقًا أو نسبيًا.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث، فهي كما يأتي:

أولًا: إعداد دراسة علمية موسعة (ماجستير، أو دكتوراه) تتناول مصطلح «التفرد» عند أئمة الحديث، كما صنعت هذه الدراسة مع الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي، وعمل استقراء تام لهم، بحيث تقوم هذه الدراسة بحصره وجمعه عند أئمة النقد جميعًا؛ ليظهر المراد والمقصود منه عند أئمة النقد، على أن يكون الجمع لهذا المصطلح بطريقة استقصائية، وليس بطريقة انتقائية، ومقارنة أقوال النقاد بعضها ببعض، وتحرير حال الراوي والرواية في ضوء قرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة الحديث.

ثانيًا: إعداد موسوعة علمية إليكترونية متخصصة في مصطلحات النقاد، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة حُكِمَ عليهم بالتفرد، وسبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات الأثبات المتقنين، والحكم عليها بما يليق بحالها؛ وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين، وطالبي الحديث الشريف.

ثالثًا: عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث القضايا الحديثية الشائكة والمهمة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في زماننا، وتحرير المصطلحات الحديثية التي تحتاج إلى تحرير.

وأخيرًا أقول: إن هذه الدراسة كانت فرصة طيبة لمعايشة المصنفات الحديثية، والاطلاع على مؤلفات أئمة النقد المحققين المطلعين؛ فمطالعة كتب أعلام السنة يفتح آفاقًا واسعة للنظر، والتحقيق، والتحرير، والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص النكات الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يرزقني الرشاد والصواب والإخلاص

والقبول، كما أسأله سبحانه وتعالى أن ينفعني بهذا العمل وسائر طلاب الحديث النبوي الشريف، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في جنات النعيم.

إنه سبحانه وتعالى نعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلِّ اللهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث،،،

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية، د/ فريد الأنصاري، ط: مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.
- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط: دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، ط: دار خضر – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٤هـ.
- الآداب، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. لأبي يعلى الخليلي، ط: مكتبة الرشد – الرياض، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، ط: دار الجيل – بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢هـ.
- أسد الغابة، لعز الدين ابن الأثير، ط: دار الفكر – بيروت، سنة: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، ط: دار الجيل – بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٢هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلِيّ، ط: دار العلم للملايين. الطبعة: ١٥، سنة: ٢٠٠٢م.

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج المصري الحنفي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، أ د/ نور الدين عتر، دار البصائر، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
- الأنساب، لأبي سعد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م.
- البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، د/ رجاء وحيد دويدي، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق– سورية، ط: ١، سنة: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، د: حلمي عبد المنعم صابر، ط: مكتبة الإيمان، ط: ٢، سنة: ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي، تحقيق: د روحية عبد الرحمن السويفي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، لأبي بكر الكلاباذي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وآخرين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- البدع والنهي عنها، لأبي عبد الله محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ومكتبة العلم، جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن ابن القطان الفاسي،

تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص ابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين الذهبي. تحقيق: د بشار عوّاد معروف. ط: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، سنة: ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د ت.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: د بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م، وأحياناً كنت أراجع أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧هـ.
- التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، دراسة تأصيلية تطبيقية، د/ عبد الجواد حمام، دار النوادر، الكويت، الطبعة:

الأولى، سنة: ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤١٩هـ.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة. ط: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن عباس قطب، ط: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
- الثقات، لابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: د محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط: عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
- الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي. ط: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

- حديث السراج، لأبي العباس السَّرَّاج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: حسين عكاشة رمضان. ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الحديث المنكر عند نقاد الحديث. دراسة نظرية تطبيقية. المؤلف. د/ عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي. ط: مكتبة الرشد ناشرون. الطبعة الأولى. سنة: ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ط: السعادة - مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر - حلب ـ بيروت. الطبعة: الخامسة، سنة: ١٤١٦هـ.
- الدعاء، للطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣هـ.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
- الزهد الكبير، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٩٩٦م.
- السنة، لأبي بكر ابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٠هـ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي. د ت.
- سنن أبي داود، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. د ت.

- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين ط: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.
- سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م.
- السنن الصغرى للنسائي، (المجتبى)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- السنن الكبرى، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د همام عبد الرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.

- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، مراجعة: د يوسف المرعشلي، ط: عالم الكتب، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.
- شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي. تحقيق: د عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لابن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٤ – ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي– ط: المكتب الإسلامي – بيروت. د ت.
- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت. د ت.
- الصمت وآداب اللسان، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني. ط: دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٠هـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الضعفاء والمتروكون، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٦هـ.

- الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٦٨م.
- طبقات المدلسين، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول، ط: دار الكتب العلمية – بيروت. د ت.
- علل الترمذي الكبير، بترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين، ط: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
- العلل الصغير، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت. د ت.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، (من مجلد: ١ إلى ١١ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م. ومن مجلد: ١٢ إلى ١٥ تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ط: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧هـ.
- العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي. تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل

أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، ط: الكتب العلمية – بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- الكنى والأسماء، للدولابي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار ابن حزم – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط: دار المأمون ـ بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٨١م.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، لجلال الدين السيوطي، دار صادر – بيروت. د ت.
- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن ابن الأثير الجزري، دار صادر – بيروت. د ت.
- لسان العرب. لجمال الدين ابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٦هـ.
- المختلطين، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي – القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- مساوئ الأخلاق ومذمومها، لأبي بكر الخرائطي، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، ط: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة: الأولى، سنة:

١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

- مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين. لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، ط: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٧م.
- مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د محمد بن عبد المحسن التركي، ط: دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
- مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: د عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط: مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
- مسند البزار، تحقيق: (محفوظ الرحمن زين الله، حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، و(عادل بن سعد حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، و(صبري عبد الخالق الشافعي حقق الجزء ١٨)، ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان البُستي، تحقيق: مرزوق علي ابراهيم، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر – المنصورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

- مشيخة النسائي، لأبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: أ د/ الشريف حاتم بن عارف العوني، ط: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٣هـ.
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د/ عبد الرحمن الزنيدي، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المؤيد، ط: ١، سنة: ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد – الرياض– الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي – بيروت– الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠٣هـ.
- معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين – القاهرة. د ت.
- المعجم الصغير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، ط: المكتب الإسلامي، ودار عمار – بيروت عمان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية. د ت.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، سنة: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم

وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة دمشق، ودار الوعي حلب، ودار الوفاء المنصورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- المغني في الضعفاء، لشمس الدين الذهبي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. د ت.
- مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، ط: مكتبة القرآن، القاهرة. د ت.
- المكتبات والمعلومات والتوثيق أسس علمية صحيحة ومدخل منهجي عربي، د سعد محمد الهجرسي، ط: دار الثقافة العلمية – الإسكندرية، د ت.
- مناهج البحث العلمي، د عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، ط: مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

- المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد ابن الجارود، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، ط: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت – الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- منهج البحث التاريخي، د/ حسن عثمان، ط: دار المعارف، ط: ٨، د ت.
- منهج النقد في علوم الحديث، أ د نور الدين محمد عتر الحلبي، ط: دار الفكر دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.
- موافقة الخُبْرِالخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وآخرين، ط: مكتبة الرشد. الطبعة الثالثة، سنة: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.
- النقد الأدبي الحديث، د محمد غنيمي هلال، ط: دار النهضة– مصر، سنة: ١٩٧٥م.
- النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولي، سنة: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط: دار إحياء التراث – بيروت، سنة: ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
مقدمة البحث	٨٤٦
أهمية الموضوع	٨٤٧
أسباب اختيار الموضوع	٨٤٧
مشكلة الدراسة	٨٤٨
الدراسات السابقة	٨٤٩
خطة البحث	٨٤٩
منهج الباحث	٨٥٢
الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي عيسى الترمذي، و"جامعه"	٨٥٤
المبحث الأول: ترجمة موجزة للحافظ أبي عيسى الترمذي – رحمه الله	٨٥٤
التعريف بـ "جامع الترمذي" بإيجاز	٨٥٤
أهم ملامح منهج الإمام الترمذي في "جامعه"	٨٥٥
بيان قرينة الإعلال بالتفرد	٨٥٦
الفصل الثاني: الأحاديث التي نص الإمام الترمذي بتفرد رواتها في "جامعه"	٨٦٥
الحديث الأول: "تحت كل شعرة جنابة".	٨٦٥
الحديث الثاني: "تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها"	٨٧١
الحديث الثالث: "أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فانتهوا إلى مضيق ."	٨٧٧
الحديث الرابع: "إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل، والوتر ..."	٨٨٠
الحديث الخامس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل".	٨٨٥
الحديث السادس: "من أحرم بالحج والعمرة، أجزأه طواف واحد، وسعي واحد ..."	٨٩٣
الحديث السابع: "كان أحب الثياب إلى النبي صلى الله عليه وسلم القميص"	٩٠١
الحديث الثامن: "يا عكراش، كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد ..."	٩٠٧
الحديث التاسع: "إذا كذب العبد تباعد عنه الملك ميلا من نتن ما جاء به .."	٩١١
الحديث العاشر: "إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ ..."	٩١٤
الحديث الحادي عشر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: {أن النفس بالنفس والعين بالعين}"	٩١٨
الحديث الثاني عشر: "يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما"	٩٢٣
الحديث الثالث عشر: "أنه قال في هذه الآية: {هو أهل التقوى وأهل المغفرة}".	٩٢٧
الحديث الرابع عشر: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء، لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه".	٩٣١
الخاتمة والنتائج والتوصيات	٩٣٥
ثبت المصادر والمراجع	٩٣٨
فهرس الموضوعات	٩٥٣